

الأثر المباشر والمشارك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د. السيدة مختار عبد الغنى طلخان*

(*). د. السيدة مختار عبد الغنى طلخان :

Email:

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار علاقة التعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية، بالإضافة إلى اختبار الأثر المشترك لكلا المتغيرين علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات، وذلك علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للتعثر المالي، والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبى علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. هذا بالإضافة إلى وجود تأثير مشترك إيجابي معنوي لكل من التعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبى علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة.

وللتأكد من دقة وسلامة نتائج الدراسة؛ تم إجراء بعض التحليلات الإضافية باستخدام مقاييس بديلة لتوقيت إصدار التقارير المالية والتعثر المالي، وقد كانت بعض نتائج هذه المقاييس متفقة مع نتائج التحليل الأساسي، مما يشير إلى قوة وسلامة نتائج البحث. هذا فضلا عن إجراء بعض الاختبارات الإضافية، والتي كان أهم نتائجها؛ أن قطاع العقارات يعد أكثر القطاعات تأثيرا علي توقيت إصدار التقارير المالية. وكذلك عدم وجود تأثير معدل لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين التعثر المالي وتوقيت إصدار التقارير المالية، بينما يوجد تأثير معدل سلبى لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين التعقد التشغيلي وتوقيت إصدار التقارير المالية، كما كان لنهاية السنة المالية لعميل المراجعة تأثير معدل سلبى معنوي على العلاقة بين الأثر المشترك للمتغيرين محل الدراسة وتوقيت إصدار التقارير المالية. هذا بالإضافة إلى التحقق من أنه لم يكن للمرحلة المبكرة لجائحة كورونا Covid-19 تأثير معنوى علي توقيت إصدار التقارير المالية وعلى قوة وسلامة ما تم التوصل إليه من نتائج. وتعد نتائج هذه الدراسة هامة للهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية، ومديري الشركات، ومراقبي الحسابات، وواضعي السياسات، وكافة أصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحية: توقيت إصدار التقارير المالية، التعثر المالي، التعقد التشغيلي لعمليات الشركة.

Abstract:

The research aims to test the impact of financial distress and the operational complexity of the company's operations on the financial reporting timeliness, in addition to testing the joint effect of both variables on the financial reporting timeliness, using a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange for the period from 2016 - 2020. The study concluded that there is a positive and significant direct effect of financial distress and the operational complexity of the company's operations on auditor's report lag, and then a negative effect on the financial reporting timeliness. This is in addition to the presence of a positive and significant joint effect of both financial distress and the operational complexity of the company's operations on auditor's report lag, and then a negative effect on the financial reporting timeliness.

To ensure the accuracy and integrity of the study results; some additional analyzes were conducted using alternative measures of financial reporting timeliness and financial distress, so some results of these measures were consistent with the results of the primary analysis, indicating the strength and soundness of the research results. In addition to conducting some additional tests, the most important results of which were: The real estate sector is the sector that has the most influence on financial reporting timeliness. Also, the audit firm size and the end of the company's fiscal year don't modify the relationship between financial distress and the financial reporting timeliness, while there is a negative modifying effect of the audit firm size and the end of the company's fiscal year on the relationship between operational complexity and the financial reporting timeliness, also the end of the fiscal year had a significant negative modifying effect on the relationship between the combined effect of the two variables under study and financial reporting timeliness. In addition, I verified that the early stage of the Covid-19 pandemic did not have a significant impact on the financial reporting timeliness and on the strength and integrity of the results reached. These results are important to the financial regulatory authority, the Egyptian stock exchange, company managers, auditors, policy makers and all stakeholders.

Keywords: Financial Reporting Timeliness, Financial Distress, Operational Complexity.

١ - مقدمة البحث ومشكلته:

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، فهي تمثل أدوات الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصلحة بالشركة، حيث تقدم التقارير المالية معلومات حول الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية، وكذلك معلومات حول التوقعات المستقبلية للشركة، مما يمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء الإدارة ومساءلتها عن إدارة موارد الشركة، والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة (Ekiabor and Oluwole, 2019; Abdillah et al., 2019; Kusumayani et al, 2019; Savitri et al, 2019; Widharma and Susilowati, 2020; Bimo and Sari, 2022; Karina et al, 2022). ووفقاً لنظرية الوكالة، يؤدي تعارض المصالح بين الملاك والإدارة إلى قيام ملاك الشركة (المساهمين) بدفع تكاليف رقابة، تتمثل في تكاليف إعداد ومراجعة القوائم المالية من قبل مراقب حسابات خارجي مستقل، وذلك من أجل تضيق فجوة المعلومات بين المساهمين (الأصيل) والإدارة (الوكيل)، وإضفاء الثقة علي مصداقية ما تحويه القوائم المالية من معلومات وخلوها من الأخطاء الجوهرية (Hassan, 2016).

وفي هذا الصدد، لكي تحقق المعلومات المالية المنفعة المرجوة منها لكافة أصحاب المصلحة بالشركة، وبصفة خاصة المساهمين والدائنين، ينبغي أن تتسم تلك المعلومات بالجودة المرتفعة. ولا تزال قضية جودة التقارير المالية تحظى باهتمام كبير من قبل المهنيين والمنظمين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية (Ekiabor and Oluwole, 2019). فوفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؛ يجب أن تتسم المعلومات المالية بخاصيتين نوعيتين رئيسيتين هما: الملاءمة والتمثيل الصادق^(١)، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المالية وهي: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم، والتوقيت (IASB, 2020).

ومن الجدير بالذكر، أنه علي الرغم من أن تقديم معلومات مالية قام مراقب حسابات مستقل بإبداء رأيه بشأنها يعزز من الشفافية في ممارسات إعداد التقارير المالية وبناء الثقة في أسواق

^١ يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين، ولكي تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين يجب أن تنطوي على قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية، وذات أهمية نسبية. بينما يقصد بالتمثيل الصادق أن تمثل المعلومات المالية بصدق الظواهر التي تهدف إلى تمثيلها، وحتى يكون التمثيل صادقاً بشكل كامل، يجب أن يتصف بثلاث خصائص، هي: الاكتمال، والحيادية، والخلو من الأخطاء (IASB, 2020).

المال، إلا أنه من الضروري تقديم تقرير مراقب الحسابات في الوقت المناسب، ومن ثم تمكين إدارة الشركة من إصدار ونشر تقاريرها المالية في التوقيت المناسب، مما يسمح للمستثمرين بتخصيص مواردهم بطريقة أكثر دقة ورشدا (Khlif & Samaha, 2014; Zandi & Abdullah, 2019; Lai et al., 2020; Widharma and Susilowati, 2020; Kogei and Jagongo, 2021; Bimo and Sari, 2022). ومن ثم يعد تقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب أحد المحددات الرئيسية لجودة التقارير المالية التي تعزز من جودة عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تدنيه عدم تماثل المعلومات، وتحسين تقييم أسعار الأوراق المالية والحد من المتاجرة الداخلية من جانب الإدارة، وتقليل انتشار الشائعات في أسواق المال (Mardiyana, 2014; Hassan, 2016; Meinarsih et al., 2018; Abdillah et al., 2021; Yaacob and Mohamed, 2019; al., 2019). هذا فضلا عن أن التأخير في إصدار التقارير المالية للشركات يدفع المستثمرين إلى البحث عن مصادر بديلة للمعلومات وتقييمها بشكل سلبي، مما يزيد من خطر المعلومات وعدم تماثلها بين المستثمرين، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، ويؤثر سلبا على جودة قراراتهم (Dewi et al., 2019; Kusumayani et al., 2019; Armand et al., 2020).

ويعد توقيت Timeliness إصدار التقارير المالية أحد أهم الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المالية، حيث يعرف الإطار المفاهيمي للتقارير المالية التوقيت بأنه توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار من أجل التأثير على قراراتهم (IASB, 2020). أي أنه يعني توفير المعلومات لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (Zandi and Abdullah, 2019; Kogei and Jagongo, 2021; Bimo and Sari, 2022). فكلما زاد عدد الأيام بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار ونشر التقارير المالية للشركة، كلما انخفض مستوى جودة التقارير المالية. ونظرا لأهمية توقيت إصدار التقارير المالية حددت الجهات التنظيمية والتشريعية فترات زمنية إلزامية يتعين على الشركات خلالها تقديم تقاريرها المالية، بعد مراجعتها من قبل مراقبي الحسابات، إلى المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال متطلبات الإيداع (النشر) القانونية (Kogei and Jagongo, 2021). وبذلك يعتمد التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية على حسن توقيت الانتهاء من عملية المراجعة من قبل مراقبي الحسابات (Meinarsih et al., 2018). وهذا يعني أن تقديم التقارير المالية في التوقيت

المناسب يتأثر بعوامل ترتبط بمعدي التقارير المالية (إدارة الشركة)، وعوامل أخرى ترتبط بمراقب الحسابات المكلف بمراجعتها، هذا فضلا عن القوانين واللوائح وقواعد حوكمة الشركات المنظمة لعملية نشر القوائم والتقارير المالية للدولة.

وفي هذا الصدد؛ اختبرت بعض الدراسات (Mardyana, 2014; Abernathy et al., 2017; Abdillah et al., 2019; Habib et al., 2019; Kogei and Jagongo, 2021; Indrastuti, 2022; Evani et al., 2022) تأخير تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي توقيت إصدار التقارير المالية، وقد قسمت هذه الدراسات العوامل المؤثرة علي توقيت إصدار التقارير المالية إلى ثلاثة مجموعات هي: (١) عوامل ترتبط بسمات مراقب الحسابات ومنشأته؛ وتتضمن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وخبرة مراقب الحسابات وتخصصه الصناعي وسمعته، وأتعب المراجعة، وتقديمه خدمات استشارية بخلاف المراجعة التقليدية، ورأيه بشأن الاستمرارية، وطول فترة ارتباطه بعمله أو تغييره، وفترة انشغاله وضغط العمل الموسمي. و(٢) عوامل ترتبط بخصائص منشأة عميل المراجعة، مثل الربحية وعمر الشركة والملاءة المالية، ومدى التعقد التشغيلي لعمليات الشركة الناتج من كبر حجم الشركة أو وجود عمليات خارجية أو عدد الشركات التابعة، والوضع المالي للشركة، والمخاطر التنظيمية، وضعف هيكل الرقابة الداخلية. و(٣) عوامل ترتبط بمتغيرات حوكمة الشركات مثل خصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، وتركز الملكية.

ويعتبر التعثر المالي Financial Distress للشركة أحد الأبناء غير الجيدة التي لا ترغب إدارة الشركة في الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بشكل سريع وفقا لنظرية الإشارة (Dewi et al., 2019; Kusumayani et al., 2019; Nugroho et al., 2021) حيث يعد التعثر المالي إشارة علي الأداء المالي الضعيف للشركة، مما قد يؤثر سلبا علي قدرة الشركة في الحصول علي التمويل الخارجين وعلى مكافآت المديرين، مما يدفع المديرين إلى التعتيم علي الأداء المالي الضعيف من خلال استراتيجية التأخير في إعداد ونشر تقاريرها المالية لإخفاء الأخبار غير الجيدة، وذلك وفقا لفرضية التشويش (Ghazali et al., 2015; Dewi et al., 2019; Lukason and Camacho-Miñano, 2019). كما سيقوم مراقبو حسابات الشركات التي تعاني من صعوبات مالية بتقدير مخاطر مراجعة مرتفعة، وخاصة مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف خاصة، في ظل وجود أنظمة رقابة داخلية ضعيفة بها، مما يؤدي إلى زيادة جهود المراجعة من خلال تجميع المزيد من أدلة المراجعة الدقيقة، وتوسيع إجراءات المراجعة الخاصة به، مما يؤدي إلى أن تستغرق عملية

المراجعة وقتاً أطول. ولذلك اتجه البعض (Ex: Nugroho et al., 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Karina et al., 2022; Putra and Olimsar, 2022; Bimo and Sari, 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) إلى اختبار العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وقد كانت نتائج هذه الدراسات غير حاسمة حول هذه العلاقة.

ومن ناحية أخرى؛ يعد التعقد التشغيلي لعمليات الشركة أحد العوامل المؤثرة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي توقيت إصدار التقارير المالية، فوجود عدد كبير من الشركات التابعة والقطاعات التشغيلية لشركة، وكذلك مستويات مرتفعة من المخزون وحسابات العملاء لدي الشركة سيؤدي إلى قضاء مراقب الحسابات وقتاً أطول لمراجعة القوائم المالية لكل وحدة أعمال أو قطاع في الشركة، والتحقق من أن جميع القوائم المالية للشركة كوحدة اقتصادية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة المركز المالي للشركة (Armand et al., 2020; Bimo and Sari, 2022; Karina et al., 2022) وهو ما يؤدي إلى تأخير تقريره، ومن ثم التأخير في إصدار التقارير المالية للشركة، وهو ما يؤثر سلباً علي توقيت إصدار التقارير المالية. وقد تناولت العديد من الدراسات (Marbun et al., 2019; Escaloni and Mareque, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Karina et al., 2022; Oktavia et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) تأثير تعقد عمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تتوصل إلى نتائج متسقة حول هذه العلاقة أيضاً.

وفي مصر؛ تناول البعض (مثل: محمد؛ ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ حمودة، ٢٠١٨؛ صالح، ٢٠١٩؛ سليم، ٢٠١٩؛ السواح، ٢٠٢٠؛ كساب؛ ٢٠٢٠؛ Badawy and Zaki, 2023) العوامل التي تؤثر على تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم توقيت إصدار التقارير المالية. وتحليل الباحث لهذه الدراسات اتضح له ندرة الدراسات التي اختبرت العلاقة المباشرة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وكذلك قلة الدراسات التي اختبرت العلاقة المباشرة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، فيما عدا دراستي (صالح، ٢٠١٩؛ Badawy and Zaki, 2023)، على حد علم الباحث. وهذا يعني أنه لا توجد أدلة كافية لتحديد مدى تأثير التعثر المالي للشركة، وكذلك التعقد التشغيلي لعملياتها على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وهو ما يمثل فجوة بحثية في بيئة

الأعمال المصرية يعمل الباحث علي سدها في هذا البحث. هذا فضلا عن عدم اتساق نتائج الدراسات السابقة علي المستوي الدولي بشأن العلاقة محل الدراسة.

ومن هذا المنطلق؛ تكمن مشكلة البحث في الإجابة عملياً على عدة تساؤلات هي: هل يؤثر التعثر المالي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات؟ وهل يؤثر التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات؟، وهل يوجد تأثير مشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات؟، وهل يوجد دليل عملي في مصر علي وجود هذه العلاقات التأثيرية بين المتغيرات محل الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟.

٢- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وكذلك العلاقة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، بالإضافة إلى اختبار الأثر المشترك لكلا المتغيرين علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات، وذلك علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠.

٣- أهمية ودوافع البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية أكاديمية من خلال تناوله لقضية بحثية هامة في مجال المحاسبة المالية والمراجعة، وهي دراسة بعض العوامل المحددة لتوقيت إصدار التقارير المالية في إحدى الدول ذات الاقتصادات الناشئة وهي مصر، وذلك في محاولة من الباحث لفهم وتفسير أسباب تأخير إصدار التقارير المالية في مصر، وبالتالي التوصل إلى نتائج وتوصيات تمكن من تحسين عملية إعداد التقارير المالية من جانب الإدارة، وزيادة كفاءة عملية المراجعة، وبالتالي زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لكافة مستخدمي القوائم والتقارير المالية. وبالتالي يعد هذا البحث إمتدادا لدراسات محدّدت توقيت إصدار التقارير المالية، كأحد الخصائص النوعية المعززة لجودة المعلومات المالية، وذلك من خلال تناوله لإثبات من هذه المحددات المرتبطة بخصائص عميل المراجعة، وهما التعثر المالي للشركة والتعقد التشغيلي لعملياتها.

كما تعد هذه الدراسة إمتدادا لدراسات تأثيرات التعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة، فدراسة التعثر المالي وتعقد عمليات الشركة وتأثيرهما المشترك على توقيت إصدار التقارير المالية

تعد أحد القضايا الهامة في الأدب المحاسبي بسبب آثارها على قرارات أصحاب المصلحة، حيث أن الشركات المتعثرة ماليًا يمكن أن يكون لديها حوافز لإخفاء الأداء المالي الضعيف عن أصحاب المصلحة. كما أن التعقد التشغيلي لعمليات الشركة من شأنه التأثير علي عملية المراجعة وكفاءة مراقب الحسابات في إنجازها في أقل وقت ممكن، مما يؤثر علي مدى التزام الشركات في نشر تقاريرها المالية في التوقيت المناسب المنصوص عليه في القوانين واللوائح ذات الصلة، وبالتالي التأثير علي جودة المعلومات المحاسبية ومنفعة تقديمها في التوقيت المناسب.

ومن ناحية أخرى؛ يستمد البحث أهميته العملية من خلال المساهمة في التوصل إلى دليل عملي حول أثر كل من التعثر المالي للشركة والتعقد التشغيلي لعملياتها، وكذلك تأثيرهما المشترك علي توقيت إصدار التقارير المالية، وذلك من خلال اختبار هذه العلاقات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مما يساعد على لفت انتباه صانعي السياسات والهيئات المنظمة لأسواق المال إلى تحديد أوجه القصور في ممارسات إعداد ومراجعة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم صياغة سياسات جديدة تعزز من كفاءة سوق المال المصري. هذا بالإضافة إلى أهمية النتائج التي توصل إليها البحث في مرحلة التحليلات الإضافية، وذلك من خلال دراسة أثر بعض من المتغيرات الإضافية الأخرى، المؤثرة أو المعدلة، علي توقيت إصدار التقارير المالية، مما يساهم في إثراء الأدب المحاسبي والمهني ببيئة الأعمال المصرية بتلك النتائج. هذا فضلا عن إمكانية تعميم نتائج البحث على الاقتصادات الناشئة الأخرى، خاصة ذات البيئات الاجتماعية والثقافية المماثلة مثل الدول العربية.

كما أن وراء هذا البحث العديد من الدوافع يتمثل أهمها في وجود فجوة بحثية في الأدب المحاسبي حول الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية، هذا فضلا عن أن نتائج الأدب المحاسبي ذات الصلة بالتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة غير متسقة ومتباينة، ولم تقدم أدلة عملية قاطعة بشأن تأثير هذان المتغيران علي توقيت إصدار التقارير المالية، وهو ما يمثل دافعا للباحث من أجل إثراء الأدب المحاسبي بدراسة هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية.

٤- حدود البحث:

يقصر البحث على دراسة واختبار الأثر المباشر والمشارك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية، وكذلك معالجة بعض الخصائص التشغيلية

للشركة، وهي حجم الشركة، والرفع المالي، ونتيجة النشاط، بالإضافة إلى بعض خصائص مراقب الحسابات ومنشأته وهي : حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، نوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة، كمتغيرات رقابية تؤثر علي توقيت إصدار التقارير المالية.

وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار أثر التعثر المالي او التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي أي متغيرات أخرى بخلاف توقيت إصدار التقارير المالية، (مثل؛ ملاءمة المعلومات المحاسبية لتقييم الشركات، القابلية للمقارنة، جودة التقارير المالية، ممارسات إدارة الأرباح). وكذلك اختبار المحددات الأخرى التي تؤثر علي توقيت إصدار التقارير المالية، سواء التي تخص خصائص مراقب الحسابات ومنشأته أو تلك الخصائص الأخرى لمنشأة عميل المراجعة أو العوامل الخاصة ببيئة الممارسة المهنية (مثل وجود وقوة التنظيم المهني وتفعيل المساءلة المهنية)، بالإضافة إلى تأثير آليات حوكمة الشركات المتمثلة في خصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة كمتغيرات رقابية أخرى. كما يخرج عن نطاق البحث اختبار ردود أفعال السوق وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل المستثمرين والدائنين ووكالات التصنيف الائتماني) علي توقيت إصدار التقارير المالية.

كما اقتصرت عينة الدراسة علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث المؤسسات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة. كما تقتصر فترة الدراسة علي الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠. وأخيراً؛ فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة وأدوات البحث المستخدمة والفترة الزمنية للدراسة وطريقة قياس المتغيرات.

٥- خطة البحث:

- لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه في ضوء حدوده؛ سوف يستكمل البحث علي النحو التالي:
- ١/٥- الإطار النظري والمفاهيمي للبحث.
 - ٢/٥ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
 - ١/٢/٥ تحليل العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.
 - ٢/٢/٥ تحليل العلاقة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

٣/٢/٥ تحليل الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

٣/٥ منهجية البحث.

٤/٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٥- الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

يتناول الباحث في هذه الجزئية النظريات المستخدمة في الأدب المحاسبي لتفسير العلاقة بين التعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، بالإضافة إلى توضيح المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/١/٥ النظريات المفسرة للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

أوضح الأدب المحاسبي أن هناك عدة نظريات تفسر دوافع وأسباب تأخير، أو توقيت، إصدار الشركات لتقاريرها المالية. ومن هذه النظريات؛ نظرية الوكالة، نظرية الإشارة، ونظرية الامتثال (الالتزام)، والنظرية الشرطية، وفيما يلي توضيح لهذه النظريات:

(أ) نظرية الوكالة Agency Theory

وفقاً لـ Jensen & Meckling (1976) تمثل علاقة الوكالة ترتيباً تعاقدياً يقوم فيه شخص أو أكثر (الاصيل) بتفويض أشخاص آخرين (الوكيل) للقيام ببعض الخدمات نيابة عنهم وتفويض بعض سلطة اتخاذ القرار لهم (Dewi et al., 2019). وفي بيئة الأعمال التجارية^(١) وفي ظل انفصال الملكية عن الإدارة، تنشأ علاقة الوكالة عندما يفوض الملاك الإدارة في تنفيذ جميع الوظائف اللازمة لإدارة الشركة نيابة عنهم مقابل الحصول على تعويض مناسب وفقاً لعقد الوكالة (Abdillah et al., 2019; Oktavia et al., 2022; Evani et al., 2022). ويترتب على عقد الوكالة علاقة غير متكافئة بين المساهمين والإدارة، وتضارب في المصالح بين الطرفين، لأن كلا الطرفين في العلاقة يستهدفان الربح وتعظيم الثروة على المدى القصير والطويل، لذلك هناك احتمالية ألا تقوم الإدارة دائماً باتخاذ القرارات التي تفيد المساهمين، حيث أن تفويض السلطة للوكلاء عن جميع القضايا المتعلقة بإدارة موارد الشركة غالباً ما يستخدمه الوكلاء كفرصة لاختيار السياسات التي تعطي الأولوية لمصالحهم الذاتية على حساب مصالح الملاك وتعظيم ثروتهم

^١ أشارت دراسة (Dewi et al. 2019) إلى وجود ثلاثة أنواع من علاقات الوكالة في بيئة الأعمال هي: (١) العلاقة بين الأطراف التي تمنح السلطة (المساهمين) مع أولئك الذين يتلقون السلطة (المديرين)؛ و(٢) علاقة الأغلبية أو المساهمين المسيطرين مع أقلية أو مالكن غير مسيطرين؛ و(٣) العلاقة بين ملاك الشركة نفسها وطرف آخر لديه عقد مع الشركة مثل الدائنين والموظفين ومرافقي الحسابات والعملاء.

بطريقة انتهازية، وإخفاء الأداء المالي الضعيف للشركة، وهو ما يسبب مشاكل الوكالة (Meinarsih et al., 2018; Nova et al., 2019; Bimo and Sari, 2022; Indrastuti, 2022)

وفي هذا الصدد؛ يمكن أن يؤدي التضارب في المصالح بين الوكيل والأصيل إلى عدم تماثل المعلومات⁽³⁾ لدى الطرفين، حيث يكون لدى الوكيل معلومات أكثر عن الوضع المالي للشركة مقارنة بالأصيل (Abdillah et al., 2019). ووفقا للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، تعتمد منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها علي الملاءمة والعرض العادل والاكتمال لهذه المعلومات ودقتها وموضوعيتها وتوقيتها (IASB, 2020). ومن ثم يعتبر تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب أحد العناصر الرئيسية لجودة التقارير المالية والتي تحسن من عملية اتخاذ القرار لكافة المستخدمين لها، خاصة المستثمرين والدائنين، من خلال تخفيض الآثار السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، خاصة في ظل الوضع المالي الضعيف للشركة مثل التعثر المالي (Hassan, 2016; Evani et al., 2022).

ومن ناحية أخرى، يميل الملاك إلى دفع تكاليف للرقابة علي أداء الإدارة والتي من بينها تكاليف إعداد ومراجعة القوائم المالية. حيث أن تقديم القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات ذو سمعة جيدة يمثل آلية رقابة تساعد على تضيق فجوة المعلومات بين الملاك والإدارة، وذلك من خلال السرعة في إتمام عملية مراجعة القوائم المالية ممن لديهم الموارد والكفاءات المهنية الضرورية لذلك، وبالتالي طمأنة المساهمين على جودة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية وإضفاء الثقة عليها وتقليل مشاكل الوكالة (Khamisah et al., 2021; Indrastuti, 2022; Karina et al., 2022; Nuristya and Ratmono, 2022; Yastari and Nelvrita, 2023). هذا فضلا عن أن الشركات كبيرة الحجم والأكثر تعقيدا تخضع لتكاليف رقابة أكثر مقارنة بالشركات الأخرى، كما أنها تقدم مستويات مرتفعة من الإفصاح والتي تتطلب وقتا وجهدا أكبر في مراجعتها، الأمر الذي يؤدي إلى اختيارها لمراقبي حسابات أكفاء وذوي سمعة مهنية جيدة من أجل تقديم قوائمها المالية في الوقت المناسب (Hassan, 2016).

³ وفقا لـ Scott (2015) هناك نوعان من المشاكل المترتبة علي عدم تماثل المعلومات هي: (1) الاختيار العكسي Adverse Selection والذي يحدث عندما يمتلك أحد الأطراف ميزة ولكن لا يرغب في الإفصاح عنها للطرف الأخر، أي ان الاختيار العكسي يرتبط بعدم وجود الإفصاح اللازم من قبل الإدارة. و (2) التخلخل (الخطر) الاخلاقي Moral Hazard هو الوضع الذي يرتبط بنية الإدارة منذ البداية في عدم مشاركة المعلومات للطرف الأخر، وهذا الخطر يتمثل في انتهازية ودوافع الإدارة لتعزيز مصالحهم الخاصة (Meinarsih et al., 2018).

(ب) نظرية الإشارة Signalling Theory :

تم تطوير نظرية الإشارة لأول مرة من قبل Spence (1973) في ظل الاقتصادات إلى تتسم بعدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركات والأطراف الخارجية، نظرا لأن الإدارة تعرف المزيد عن آفاق الشركة والفرص المستقبلية أكثر من الأطراف الخارجية (Dewi et al., 2019; Nova et al., 2019; Evani et al., 2022). وتشير نظرية الإشارة إلى أن مرسل المعلومات يوفر إشارات (إيجابية أو سلبية) في شكل معلومات تتعلق بحالة الشركة إلى مستقبل هذه المعلومات، فهي توضح كيفية نقل (الإسراع أو التباطؤ) إدارة الشركة المعلومات حول أداء الشركة إلى المساهمين والدائنين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، حيث يمكن أن تساعد المعلومات التي يتلقاها المستثمرون والمساهمون في رؤية الإشارات التحذيرية أو المشكلات التي تؤثر على أداء الشركة (Nugroho et al., 2021; Evani et al., 2022; Oktavia et al., 2022). وبالتالي ترتبط نظرية الإشارة بمؤشرات الأداء المالي للشركة والتي منها التعثر والصعوبات المالية للشركة، حيث ستؤخر الشركات ذات الصعوبات المالية بشكل متعمد نشر قوائمها المالية لأنها ستعتبر إشارة غير جيدة (سلبية) على أداء الشركة للمساهمين، مما يزيد من عدم تماثل المعلومات. بينما تميل الشركات ذات الوضع المالي الجيد إلى الإسراع عمداً في نشر قوائمها المالية لإرسال إشارة إيجابية للسوق من أجل جذب المستثمرين المحتملين للاستثمار في أسهمها من خلال تقديم القوائم المالية في التوقيت المناسب، مما يساعد علي تخفيض عدم تماثل المعلومات (Abdillah et al., 2019; Savitri et al., 2019; Khamisah et al., 2021; Evani et al., 2022; Karina et al., 2022).

(ج) نظرية الإمتثال (الالتزام) Compliance Theory :

يعد الامتثال أحد العوامل التي تلعب دوراً هاماً في خلق القيمة للشركة Value Creation، ولقد تمت دراسة الامتثال في العلوم الاجتماعية، وخاصة في مجال علم النفس وعلم الاجتماع (Putra and Wilopo, 2017; Kusumayani et al., 2019). وتفسر نظرية الامتثال رغبة الإدارة في الإمتثال (الالتزام) بشكل أفضل للوائح المعمول بها (Kusumayani et al., 2019; Marbun et al., 2019; Nugroho et al., 2021). وتستخدم نظرية الامتثال منظورين أساسيين هما: المنظور التفاعلي (الإجرائي) Instrumental Perspective والمنظور المعياري Normative Perspective. ويوضح المنظور التفاعلي الحوافز التي تتلقاها الشركة إذا أصدرت قوائمها المالية

بما يتوافق مع اللوائح المعمول بها، ويفترض هذا المنظور أن الفرد يكون مدفوعاً بالمصالح الشخصية والاستجابات للتغيرات والحوافز والعقوبات المتعلقة بالسلوك. بينما يصف المنظور المعياري أن الشركة تقدم قوائمها المالية وفقاً للأنظمة المعمول بها لأن السلطات التنظيمية بالدولة تلزم الشركات بنشر قوائمها المالية وفقاً لوقت محدد، وهذا المنظور يرتبط بما يعتبره الأفراد أخلاقياً ولكنه قد يتعارض مع مصالحهم الشخصية (Putra and Wilopo, 2017; Dewi et al., 2019; Kusumayani et al., 2019; Bimo and Sari, 2022).

وبالتالي يعد تقديم الشركات قوائمها المالية في الوقت المناسب المحدد من قبل السلطات التنظيمية بالدولة أمراً ضرورياً من أجل الامتثال لمبادئ الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، والذي يجب اعتباره مصدرًا مفيداً وموثوق فيه للحصول علي المعلومات. وفي مصر قد تم تنظيم الامتثال لتوقيت إصدار ونشر القوائم والتقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية وفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادرة بالقرار رقم (١٧٧) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣٠، وبمراعاة أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة 1981 والقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢.

(د) النظرية الشرطية Contingency Theory:

يحدد المدخل الشرطي الأشكال المثلى للرقابة التنظيمية في ظل ظروف تشغيل مختلفة للشركات، ويحاول تفسير كيف تتحكم الخصائص التشغيلية للشركة في توقيت إصدار تقاريرها المالية. وتستند هذه النظرية إلى فرضية أنه لا يوجد نظام محاسبي واحد يناسب دائماً جميع الشركات، وإنما يتوقف ذلك على ظروف كل شركة علي حدى مثل تعقد عملياتها وعدم التأكد المرتبط بالصعوبات المالية للشركة، والتفاعل مع الشركات الأخرى والتفاعلات الخارجية (Kusumayani et al., 2019). ويعتقد الباحث أنه يمكن استخدام هذه النظرية في تفسير علاقة التعثر المالي والتعهد التشغيلي بتوقيت نشر وإصدار القوائم والتقارير المالية، وكذلك تأثير بعض العوامل المرتبطة بالخصائص التشغيلية الأخرى للشركة، وكذلك العوامل المرتبط بمراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات كمتغيرات رقابية للتوقيت.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ان نظريات الوكالة والإشارة والامتثال والشرطية تعتبر من أهم النظريات المستخدمة في الأدب المحاسبي، والتي تفسر أسباب ودوافع الإدارة في التأخير أو الإسراع في إصدار ونشر التقارير المالية للشركات. فرغبة الإدارة في الالتزام بالمواعيد المحددة من قبل السلطات التنظيمية بالدولة لنشر القوائم والتقارير المالية للشركات؛ قد يدفع إدارة الشركة إلى اختيار

مراقب حسابات كفاء وذو سمعة مهنية طيبة من أجل إتمام عملية المراجعة في أقل وقت ممكن، مما يخفض من عدم تماثل المعلومات وتدنية الآثار السلبية لمشاكل الوكالة. هذا بالإضافة الي أن الشركات ذات الوضع المالي الجيد تميل إلى الإسراع في نشر قوائمها المالية لإرسال إشارة إيجابية إلى المستثمرين وكافة أصحاب المصلحة، مما يساعد أيضا علي تخفيض عدم تماثل المعلومات. إلا أن دوافع إدارة الشركة ورغبتها في التأخير أو الإسراع في نشر قوائمها المالية قد تختلف باختلاف الخصائص التشغيلية والمالية للشركات.

٢/١/٥ الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث:

يتناول الباحث في هذه الجزئية توضيحا للمفاهيم محل الدراسة بالبحث، والتي تتمثل في مفهوم توقيت إصدار التقارير المالية، ومفهوم التعثر المالي للشركة، ومفهوم التعقد التشغيلي لعمليات الشركة، وذلك علي النحو التالي:

١/٢/١/٥ توقيت إصدار التقارير المالية (Timeliness) :

وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية الدولي؛ يعتبر تقديم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب Timeliness من أهم الخصائص النوعية المعززة لجودة التقارير المالية، حيث أكد المجلس في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية على أهمية الالتزام بالمواعيد الرسمية للنشر كوسيلة لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية الملائمة (IASB, 2020). كما أصدر الاتحاد والبرلمان الأوروبي توجيه الشفافية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، من أجل تحسين شفافية المعلومات المالية للمشاركين في السوق، من خلال التأكيد علي أن الإفصاح عن المعلومات الوقتية والدقيقة والشاملة يبني ثقة المستثمرين، ويسمح بإجراء تقييم مستنير لأعمالهم وإدارة مواردهم بكفاءة، وهو ما يعزز حماية المستثمر ويحقق كفاءة السوق، كما يسهل من مقارنة التقارير المالية السنوية إذا تم نشر هذه المعلومات في نطاق زمني محدد بعد نهاية السنة المالية للشركة (European Parliament and Council, 2010).

وفي هذا الصدد اتفقت بعض الدراسات (Mardyana, 2014; Ekienabor and Oluwole, 2019; Abernathy et al., 2017; Meinarsih et al., 2018; Aigienohuwa and Ezejiofor, 2021) علي أنه يقصد بتوقيت إصدار القوائم والتقارير المالية سرعة وسهولة إتاحة المعلومات المالية لمستخدميها قبل أن تفقد أهميتها وملاءمتها في اتخاذ القرار، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بالمواعيد الرسمية المحددة بالتشريعات والقرارات ومتطلبات القواعد التنظيمية لكل

دولة. كما أضافت دراسة (Putra and Olimsar (2022) أن توقيت نشر التقارير المالية هي إحدى طرق قياس شفافية وجودة التقارير المالية، فكلما كانت الفترة الزمنية بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ نشر القوائم المالية قصيراً، كلما زادت منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية لكافة مستخدميها، وبصفة خاصة المستثمرين والدائنين، حيث تعتبر معلومات القوائم والتقارير المالية التي تم مراجعتها هي المصدر الوحيد الموثوق فيه للمعلومات المتاحة للمستثمرين في أسواق المال المتقدمة والناشئة علي حدٍ سواء.

كما أن تقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب يساعد على تخصيص الموارد بكفاءة وفي الوقت المناسب عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات، ويمكن من التقييم السليم للأوراق المالية، وتقليل تداول الإشاعات في أسواق المال، مما يزيد من درجة التأكد وتخفيض المخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار، وكذلك تحسين التصنيف الائتماني للشركة (Ekiabor and Oluwole, 2019; Kusumayani et al., 2019; Lukason and Camacho-Miñano, 2019; Lukason and Aigienohuwa & Ezejiofor, 2021). ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (Camacho-Miñano (2019) إلى أنه يمكن النظر إلى "التوقيت" علي أنه عدم حدوث تأخير في نشر القوائم المالية عن الموعد النهائي الرسمي الذي تحددته التشريعات والقواعد التنظيمية لنشر القوائم المالية بالدولة المعنية.

وقد أشارت بعض الدراسات (Akle, 2011; Abernathy et al., 2017; Kogei and Jagongo, 2021) إلى أن توقيت إصدار التقارير المالية له بعدان؛ الأول: معدل تكرار إصدار التقارير المالية الدورية (المرحلية) Interim Financial Reporting النصف سنوية أو الربع سنوية أو الشهرية، فكلما كان وقت إعداد هذه التقارير قصيراً كلما تأثرت معلوماتها بالموسمية والتغيرات العشوائية المؤثرة على أنشطة الشركة إلى الحد الذي قد يجعل هذه المعلومات غير حقيقية، وبالتالي لا يستفاد من تقديمها في الوقت المناسب، أما إذا كان توقيت إعدادها طويلاً، فإن مستخدم هذه المعلومات يجب أن ينتظر وقتاً طويلاً قبل أن تصل إليه، وبالتالي يصعب أيضاً الاستفادة من هذه المعلومات. الثاني: الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية للشركات، والذي غالباً ما يشار إليه بتأخر التقرير، وبالتالي فإن تحديد التوقيت الذي يتم فيه إعداد التقارير المالية، وكذلك الحد الأقصى للفترة الزمنية بين إعداد التقارير المالية وتاريخ نشرها أو إصدارها يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية.

ويعتقد الباحث أن كلا البعدين يرتبطان بوظيفتي إعداد التقارير المالية ومراجعتها من قبل مراقب حسابات مستقل، وتتأثر هاتان الوظيفتان بحوافز التقرير المرتبطة بالخصائص التشغيلية والمالية للشركة، وكذلك الإمكانيات المادية والمهنية لمنشأة المحاسبة والمراجعة، هذا فضلا عن بعض الجوانب التنظيمية المرتبطة بحوكمة الشركات والتشريعات القانونية والقواعد المنظمة لأسواق المال. وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي تناولت محددات توقيت إصدار التقارير المالية أو تأخير تقرير مراقب الحسابات مثل (Khlif and Samaha, 2014; Hassan, 2016; Habib et al., 2019; Abdillah et al., 2019; Dewi et al., 2019; Lai et al., 2020; Khamisah et al., 2021; Bimo and Sari, 2022).

وفيما يتعلق بقياس توقيت إصدار التقارير المالية؛ اتفقت الدراسات السابقة (Ex: Mardyana, 2014; Habib and Huang, 2019; Marbun et al., 2019; Muna and Lisiantara, 2021; Aigienohuwa & Ezejiofor, 2021; Escaloni and Mareque, 2021; Nugroho et al., 2021; Bimo and Sari, 2022; Evani et al., 2022; Oktavia et al., 2022) علي قياس توقيت إصدار التقارير المالية بدلالة تأخر تقرير مراقب الحسابات **Audit Report Lag، كمقياس عكسي للتوقيت، والذي يعني مقدار الوقت الذي قضاه مراقب الحسابات في عملية مراجعة القوائم المالية للشركة، ويتم قياسه بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتي تاريخ إصدار وتوقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة (ex:** Khoufi and Khoufi, 2018; Cassell et al., 2019; Habib and Huang, 2019; Lai et al., 2020; Bimo and Sari, 2022; Karina et al., 2022; Putra and Olimsar, 2022; Yastari and Nelvirita, 2023). حيث تعد فترة المراجعة هي أحد معايير جودة التقارير المالية للشركة، فطول الفترة الزمنية لعملية المراجعة تعتبر مؤشراً للحكم علي ما إذا كانت التقارير المالية تم توفيرها لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب أم لا، حيث تزداد منفعة المعلومات المالية عندما تصبح الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار وتوقيع مراقب الحسابات علي تقريره أقصر (التوقيت المناسب).

بينما قامت دراسات أخرى (Khoufi and Khoufi, 2018; Cassell et al., 2019; Habib and Huang, 2019; Mathuva et al., 2019) بقياس تأخير تقرير مراقب الحسابات باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير مراقب الحسابات.

بينما تم قياس تأخير تقرير مراقب الحسابات كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا أصدرت الشركة قوائمها المالية بعد المدة القانونية (تأخير)، ويأخذ القيمة (٠) إذا نشرت قوائمها المالية خلال المدة القانونية للنشر (عدم التأخير)، أو العكس (Mardyna, 2014; Putra and Wilopo, 2017; Cassell et al., 2019; Dewi et al., 2019; Savitri et al., 2019; Kogei and Jagongo, 2021; Oktavia et al., 2022).

ومن ناحية أخرى، سعت العديد من الهيئات التنظيمية والتشريعية إلى تنظيم توقيت إصدار التقارير المالية للشركات سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت المادة (٤٠٤) من قانون (SOX, 2002) إلى ضرورة قيام الشركات بتعجيل إصدار التقارير المالية. كما عدلت لجنة المبادلات والأوراق المالية الأمريكية (SEC) القواعد التنظيمية الخاصة بتاريخ إصدار التقارير المالية من (٩٠) يوماً إلى (٦٠) يوماً بعد نهاية السنة المالية، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وتقديم التقارير المالية ربع السنوية في مدة أقصاها (٣٥) يوماً بدلاً من (٤٥) يوماً بعد نهاية كل ربع سنة (أبو جبل، ٢٠٢٠).

وفي مصر، يرتبط تنظيم توقيت إصدار ونشر التقارير المالية للشركات بالشروط والقواعد التي تسنها قوانين الشركات والقواعد التنظيمية لحكومة الشركات الصادرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث وفقاً للمادة (٦٤) بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في نهاية السنة ذاتها خلال ثلاثة أشهر على أكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية. **ومن ناحية أخرى**؛ وفقاً للمادة رقم (٤٦) و(٤٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة بالقرار رقم (١٧٧) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣٠، يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بما يلي: (١) نسخة من القوائم المالية السنوية (المستقلة والمجمعة) الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات. ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرفق بالقوائم المالية السنوية تقرير مجلس الإدارة. و(٢) نسخة من القوائم المالية الربع سنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقا بها تقرير الفحص المحدود على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية الربع سنوية خلال (٤٥) يوماً على الأكثر من تاريخ إنتهاء

الفترة المالية للقوائم المالية المستقلة وخلال (٦٠) يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة للقوائم المالية المجمعة^(٤) (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن توقيت إصدار القوائم والتقارير المالية يعني سرعة إتاحة المعلومات المالية لمستخدميها قبل أن تفقد أهميتها وملاءمتها في اتخاذ القرار، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بالمواعيد الرسمية المحددة بالتشريعات والقرارات ومتطلبات القواعد التنظيمية لكل دولة. كما يرتبط توقيت إصدار القوائم والتقارير المالية بوظيفتي إعداد التقارير المالية ومراجعتها من قبل مراقب الحسابات، وتتأثر هاتان الوظيفتان بحوافز التقرير المرتبطة بالخصائص التشغيلية والمالية للشركة، وكذلك الإمكانيات المادية والمهنية لمنشأة المحاسبة والمراجعة، هذا فضلاً عن بعض الجوانب التنظيمية المرتبطة بحوكمة الشركات والتشريعات القانونية والقواعد المنظمة لأسواق المال. وقد طالبت الجهات التنظيمية في مصر مجالس إدارة الشركات أن يتم نشر وإصدار التقارير المالية لها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية. كما يمكن مدى توقيت إصدار التقارير المالية بدلالة تأخر تقرير مراقب الحسابات، مقاساً بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتى تاريخ إصدار وتوقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة.

٥/١/٢/٢ التعثر المالي Financial Distress : المفهوم والمحددات والمقاييس:

اتفقت الدراسات (Yirgu, 2017; Meinarsih et al., 2018; Kusumayani et al., 2019; Angelia and Mawardi, 2021; Khamisah et al., 2021; Bimo and Sari, 2022; Karina et al., 2022; Nuristya and Ratmono, 2022) على أن التعثر المالي هي حالة من التدهور في الوضع المالي للشركة، حيث تواجه فيها الشركة صعوبات مالية وتحقق تدفق نقدي تشغيلي سلبي، وانخفاض حاد في أداء الشركة وقيمتها السوقية لعدة فترات متتالية، وإذا استمر هذا الوضع فإنه سيؤدي إلى إفلاس أو تصفية الشركة وفشل الأعمال. وقد أشار Ghazali

^٤ تأكيد من الهيئة العامة للرقابة المالية علي حسن توقيت إصدار التقارير المالية؛ اشترطت أيضا قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة وفقا للقرار رقم (١٧٧) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣٠، وبمراجعة أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة 1981 والقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، أن تلتزم جميع الشركات المقيد أوراقها المالية بالبورصة المصرية بنشر ملخص وافٍ لتقرير مجلس إدارتها ونشر كامل للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات شاملا ملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) على شاشات البورصة المصرية وموقع الشركة الإلكتروني وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل، على أن يبقى النشر قائماً حتى نشر القوائم المالية السنوية التالي، ويجب أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركات الملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة. كما تلتزم الشركات بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض. كما تلتزم الشركات بنشر القوائم المالية الدورية والتقارير المرتبطة بها، بما في ذلك القوائم المالية الدورية التي اتخذت أساساً للتوزيع، في حال قيام الشركة بإجراء توزيعات دورية، على شاشات البورصة المصرية وموقع الشركة الإلكتروني على أن يبقى النشر قائماً حتى نشر القوائم المالية الدورية التالية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣).

(2015) et al. إلى أن التعثر المالي للشركة يعني أنه في المستقبل القريب لن تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها، مما يؤدي إلى إفلاسها أو إعادة هيكلتها. وهذا يتفق مع دراسة (Foster (1986) الذي عرّف التعثر المالي بأنه الحالة التي تواجه فيها الشركات مشاكل سيولة خطيرة ولا يمكن حلها دون إعادة تقييم عمليات الشركة أو إعادة الهيكلة (Yirgu, 2017). ويتفق الباحث مع البعض (Bimo and Sari, 2022; Khamisah et al., 2021) على أن التعثر المالي للشركة يعني تلك الحالة التي تواجه فيها الشركة صعوبات مالية تجعلها غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية طويلة وقصيرة الأجل بسبب نقص الأموال المتاحة لديها، مما يعني أن الصحة المالية للشركة غير جيدة، وتواجه الشركة هذه الحالة قبل حدوث الإفلاس وفشل الأعمال.

وفي سياق أدب المحاسبة والتمويل؛ استخدم الباحثون عدة مصطلحات مترادفة وبديلة للتعثر المالي جميعها تعني أن الشركة تمر بصعوبات مالية خطيرة، وهذه المصطلحات هي (Yirgu, 2021) (Panigrahi, 2019; Kogei and Jagongo, 2021): (١) **فشل الأعمال Failure**: ويعني استمرار الانخفاض في العائد على رأس المال المستثمر مقارنة بالاستثمار المماثل ومستوى الخطر، ويضمن فشل الأعمال التوقف عن العمل بعد التنازل عن الملكية أو الإفلاس؛ والسداد للدائنين بعد إجراءات المصادرة أو الحجز؛ وكذلك الانسحاب من السوق طواعية وإعدام الديون، وكذلك رفع دعاوى قضائية ضد الشركات مثل الحراسة القضائية والإفلاس أو إعادة التنظيم أو الهيكلة. (٢) **عدم الملاءة المالية Insolvency** وتشير إلى عدم قدرة إجمالي أصول الشركة على تغطية التزاماتها؛ مما يعني تحقيق صافي أصول (حقوق ملكية) سالبة. (٣) **التخلف عن السداد Default** ويحدث عندما يخل المدين بشروط اتفاقية الديون مع الدائنين، وبمعنى آخر، عندما تقشل الشركة في الوفاء بمدفوعات الفائدة وأصل الدين. (٤) **الإفلاس Bankruptcy** ويحدث عندما لا يكون لدى الشركة ملاءة مالية وتحقق صافي أصول سالبة ويصدر إعلان إفلاس الشركة رسمياً من قبل المحكمة. وبالتالي يعتبر التعثر المالي هو عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها، ومن ثم تؤدي إلى فشل الأعمال إذا لم يتم إدارة هذه الازمة بشكل جيد وفي الوقت المناسب (Yirgu, 2017).

وقد أشار البعض (Panigrahi, 2019; Kogei and Jagongo, 2021) إلى أن التعثر المالي، أيًا كان مسماه، يحدث بسبب عدم الاحتفاظ بنقد كافٍ، وعدم استثمار موارد الشركة في فرص استثمارية مثلى، والإدارة غير الفعالة لأنشطة الشركة، وانخفاض المبيعات، وتدهور وضع

السوق، وهو الأمر الذي سيتبعه التخلف عن السداد وتصبح الشركة غير قادرة على سداد ديونها، مما قد يعرض الشركة إلى خطر الإفلاس وما يليه من فشل الأعمال. لذلك يعد تقييم مخاطر الإفلاس أمراً هاماً بالنسبة للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم أو السندات، وكذلك لمديري الشركات أنفسهم لمساعدتهم في تقييم واتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالتمويل والاستثمارات وسياسة التوزيعات (Kogei and Jagongo, 2021).

بينما أشار البعض الآخر (Ghazali et al., 2015; Dewi et al., 2019) إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تسبب التعثر المالي، وقد ترجع هذه الأسباب إلى عوامل خطر داخلية أو عوامل خطر خارجية. تتمثل عوامل الخطر الداخلية في العوامل الذاتية المرتبطة بالإدارة غير الجيدة للشركة نفسها، وهي تلك الإدارة التي لا تسعى إلى التغيير، واتصالاتها بالبيئة الخارجية غير مناسبة، أو أن لديها توسع مفرط في الاستثمارات ذات صافي قيمة حالية سالبة عن غير قصد، أو الإدارة ذات السلوك الاحتياطي (الغش). بينما تتمثل عوامل الخطر الخارجية في العوامل الخارجية التي تؤثر على جميع الشركات داخل السوق، وبالتالي لا ترتبط هذه العوامل بالمهارات الإدارية مثل عدم الكفاءة في التطوير التنظيمي أو الاضطرابات في سوق العمل أو الكوارث الطبيعية. وقد يترتب على هذه العوامل مواجهة الشركات لصعوبات مالية تتمثل في تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي غير كافي (أو سلبي) لسداد الديون المستحقة الدفع، وتدهور القيمة السوقية للشركة، أو تحقيق أرباح مرحلة سلبية أو تحقيق صافي خسارة في السنوات الثلاث الأخيرة أو العامين السابقين (Yirgu, 2017; Kusumayani et al., 2019; Kogei and Jagongo, 2021). بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي أصول الشركة أو إلى إجمالي حقوق الملكية، هذا فضلا عن ضعف الأداء على مستوى الصناعة (Ghazali et al., 2015; Lukason and Camacho-Miñano, 2019; Angelia and KMawardi, 2021).

وفيما يتعلق بقياس التعثر المالي للشركات؛ أشارت دراسة (Yirgu, 2017) إلى أنه يتم استخدام عدة نظريات عند قياس التعثر المالي للشركة، وذلك لاختيار النموذج المناسب لقياس التعثر المالي أو التنبؤ بالإفلاس. ومن هذه النظريات؛ نظرية المفاضلة^(٥) Trade-off theory ،

^٥ تتناول نظرية المفاضلة تأثير التعثر المالي على قرار هيكل رأس المال، حيث تفترض هذه النظرية أن الشركة ستحدد هيكل رأس مال مستهدف مثالي يعتقدون أنه يوازن بين المزايا الضريبية وتكلفة التعثر المالي (Yirgu, 2017).

ونظرية فاقد المعلومات Entropy theory، ونظرية إدارة النقد^(٦) Cash management theory، ونظرية الخراب للمقامر^(٧) Gambler's Ruin theory، ونظرية مخاطر الائتمان^(٨) Credit risk theory. وسوف يعتمد الباحث علي نظرية فاقد المعلومات عند قياس التعثر المالي للشركات وتصنيفها، وذلك لملاءمتها لموضوع البحث ومجال تطبيقه، وذلك قياسا علي دراسة (Yirgu, 2017).

وتفترض نظرية فاقد المعلومات أو نظرية القياس المستند على تحليل قائمة المركز المالي أنه يمكن تحديد المخاطر المحتملة للضائقة المالية من خلال النظر بعناية للتغيرات في قائمة المركز المالي، فإذا لم تكن الشركة قادرة على الحفاظ على حالة التوازن بين عناصر قائمة المركز المالي، وغير قادرة على السيطرة عليها في المستقبل القريب، فمن المرجح أن تتنبأ بالتعثر المالي. وتستخدم نظرية فاقد المعلومات التحليل أحادي المتغير (UA) والتحليل التمييزي المتعدد (MDA) عند فحص التغيرات في هيكل قائمة المركز المالي باستخدام مؤشرات النسب المعتمدة على المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر الإفلاس. فالتحليل أحادي المتغير يستخدم نسبة واحدة ذات قيمة فاصلة لتصنيف الشركة إلى متعثرة أم غير متعثرة. أما التحليل التمييزي المتعدد (MDA) هو تحليل إحصائي يتم بموجبه إجراء أكثر من تحليل باستخدام أكثر من نسبة في نفس الوقت لتصنيف الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة (Yirgu, 2017).

وفي هذا الصدد؛ قد قامت بعض الدراسات بقياس التعثر المالي للشركة بمستوى الملاءة المالية للشركة (الرفع المالي) Solvency، والتي تعبر عن مقدار الديون التي يمكن ضمانها من

^٦ تفترض نظرية إدارة النقد أنه علي الشركة أن تفعل إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتجنب اختلال التوازن بينهما، لأن عدم التوازن المستمر بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتبع من فشل وظيفة إدارة النقد للشركة، ستؤدي إلى التعثر المالي وفشل الأعمال. ومن ثم، فإن الإدارة قصيرة الأجل للأرصدة النقدية للشركات هي مصدر قلق رئيسي للشركة ككل، لأنه من الصعب التنبؤ بالتدفقات النقدية بدقة، خاصة التدفقات النقدية الداخلة (Yirgu, 2017).

^٧ نظرية الخراب للمقامر: تفترض احتمالية اكتساب (خسارة) المقامر للمال بالصدفة، حيث يبدأ المقامر بمبلغ مالي تعسفي، إيجابي، حيث يربح المقامر دولارًا باحتمال P ويفقد الدولار باحتمال (1-P) في كل فترة، وتستمر اللعبة حتى يفقد المقامر المال. ووفقا لهذه النظرية يمكن اعتبار الشركة مقامرًا يلعب بشكل متكرر باحتمال الخسارة، والاستمرار في العمل حتى يصبح صافي ثروته صفرًا (Yirgu, 2017).

^٨ نظرية مخاطر الائتمان Credit risk theory: ترتبط هذه النظرية ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات المالية. وفقا لهذه النظرية ستواجه الشركة مخاطر الائتمان، والتي تنتج من فشل حاملي الديون (عملاء القروض) في دفع المبلغ المستحق عند استحقاقه، وهذا سيعرض الشركة لضائقة مالية ثم فشل الأعمال، وتتماشى هذه النظرية مع اتفاقيات بازل ١ وبازل ٢، وبالتحديد، تشتمل اتفاقية بازل ٢ على ثلاث ركائز، وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية لعملية التقييم المؤسسي وكفاية رأس المال والاستخدام الفعال للإفصاح لتعزيز انضباط السوق. فعلى الرغم من مواجهة البنوك للعديد من أنواع المخاطر، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق وما إلى ذلك، فإن الاتفاقية تدرك بوضوح أن مخاطر الائتمان هي الأهم (Yirgu, 2017).

جميع الأصول المملوكة للشركة، وذلك باستخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (Mathuva et al., 2019; Widharma and Susilowati, 2020; Bimo and Angelia (2021) (Sari, 2022; Muliani and Geraldina, 2021)، أو إلى إجمالي حقوق الملكية (Angelia and Mawardi, 2021; Nugroho et al., 2021; Evani et al., 2022; Putra and Olimsar, 2022; Yastari and Nelvirita, 2023).

بينما قام البعض الآخر باستخدام بعض نماذج التنبؤ بالإفلاس لقياس التعثر المالي للشركة، ومن هذه النماذج؛ نموذج ⁽⁴⁾ (Zmijewski (1984)، ونموذج ⁽¹⁰⁾ (Springate (1978)، ونموذج Altman Z-Score بإصداراته المختلفة. وتختلف هذه النماذج عن بعضها البعض في النسب المالية التي تعتمد عليها لتقييم الشركات والأوزان المختلفة التي تمنحها لهذه النسب. كما تختلف في مستوي تحفظها في تقييم الشركات وأبعاد هذا التقييم (عمرو، ٢٠٢٢). وقد اعتمد الباحث على نموذج Altman Z-Score لأنه الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة، كما أنه تم تطويره عدة مرات لكي يتناسب مع جميع الشركات الصناعية وغير الصناعية المقيدة وغير المقيدة، وكذلك ليتلاءم مع خصائص أسواق المال في الدول ذات الاقتصادات الناشئة مقارنة بغيره من النماذج.

⁹ تتمثل الصيغة الرياضية لنموذج (1984) Zmijewski في:

$$Z = -4.3 - 4.5X_1 + 5.7 X_2 - 0.004 X_3$$

حيث أن: -٤.٣ هي الجزء الثابت في معادلة الانحدار، X_1 = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول، X_2 = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول، X_3 = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة. ويتم تصنيف الشركات الي متعثرة وغير متعثرة وفقاً لقيمة Z، حيث تصنف الشركة علي انها متعثرة ماليا إذا كانت Z أكبر من 0.5 (تأخذ القيمة ١)، بينما تصنف الشركة علي انها غير متعثرة ماليا إذا كانت Z أقل من أو تساوي 0.5 (تأخذ القيمة صفر) (Meinarsih et al., 2018; Mathuva et al., 2019; Escaloni and Mareque, 2021).

¹⁰ تتمثل الصيغة الرياضية لنموذج (1978) Springate في:

$$S = 1.03A + 3.07B + 0.66C + 0.4D$$

حيث أن: A = رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول، B = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول، C = صافي الربح قبل الضرائب ÷ الالتزامات المتداولة، D = إجمالي الأصول. ويتم تصنيف الشركات الي متعثرة وغير متعثرة وفقاً لإشارة قيمة S، حيث تصنف الشركة علي انها متعثرة ماليا إذا كانت S موجبة (تأخذ القيمة ١)، بينما تصنف الشركة علي انها غير متعثرة ماليا إذا كانت S سالبة (تأخذ القيمة صفر) (Meinarsih et al., 2018; Nugroho et al., 2021).

وفي هذا الصدد؛ استخدمت عدة دراسات (Arroyave, 2018; Fito et al., 2018; Tung and Phung, 2019; Panigrahi, 2019; Kusumayani et al., 2019; Khamisah et al., 2021) نموذج Altman Z-Score (1968) التقليدي للشركات المقيدة الصناعية. وفيما يلي توضيح للصيغة الرياضية لهذا النموذج (Altman, 1968):

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+0.999X_5$$

حيث أن: X_1 = رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول، X_2 = الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول، X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول، X_4 = القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات، X_5 = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

ويتم تصنيف الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة وفقا لقيمة Z ، فإذا كانت Z -Score > 2.99 تعد الشركة غير متعثرة وغير معرضة للإفلاس وتتسم بالاستقرار المالي، أما إذا كانت Z -Score < 1.81 فتعني منطقة التعثر المالي أو الإفلاس أو عدم الاستقرار المالي، وإذا كانت $1.81 < Z$ -Score < 2.99 فتعني المنطقة الرمادية ويصعب تحديد الوضع المالي للشركة بوضوح في هذه المنطقة. ووفقا لذلك قامت بعض الدراسات (Tahinakis and Samarinas, 2016; عمرو، ٢٠٢٢) بتصنيف الشركات إلي متعثرة وغير متعثرة وفقا لقيمة Z ، حيث تصنف الشركة علي أنها متعثرة ماليا إذا كانت Z أقل من أو تساوي ١.٨١ (تأخذ القيمة ١)، بينما تصنف الشركة علي أنها غير متعثرة ماليا إذا كانت Z أكبر من ١.٨١ (تأخذ القيمة صفر)، وبذلك كانت هذه الدراسات أقل تحفظا في تصنيف الشركات.

ومن ناحية أخرى؛ تتمثل الصيغة الرياضية لنموذج (Altman (1983 المعدل لتطبيقه في الشركات الصناعية وغير الصناعية في الآتي (Altman, 1983):

$$Z'' = 6.56X_1+3.26X_2+6.72X_3+1.05X_4$$

حيث تتساوي X_1 ؛ X_2 ؛ X_3 مع نموذج الشركات الصناعية ولكن تم استبعاد X_5 (معدل دوران الأصول) من المعادلة لاستبعاد التأثيرات الصناعية المختلفة والتي قد تؤثر علي إمكانية استخدام النموذج في الصناعات المختلفة الأكثر حساسية لهذا المتغير، كما تم احتساب X_4 بالاعتماد علي القيمة الدفترية لحقوق الملكية بدلا من قيمتها السوقية، وذلك حتي يتناسب مع الشركات غير المقيدة والشركات التي يكون التداول علي أسهمها ضعيفا وغير نشط او تعاني من تقلبات شديدة في أسعار أسهمها (Altman et al., 2017). كما تم تغيير الأوزان النسبية لهذه المتغيرات وتحديد مدى

مختلف لتصنيف الشركات، حيث إذا كانت Z'' أقل من ١.١ فإن الشركة معرضة لخطر الإفلاس ، أما إذا كان أعلى من ٢.٦ فإن الشركة تتمتع بصحة مالية جيدة، بينما إذا كانت بين القيمتين، فمن الصعب التنبؤ بتطورها في المستقبل. وقد صنفت بعض الدراسات (Tung and Phung, 2019; Oktavia et al., 2022) الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة وفقا للحد الأقصى لهذا المدى، فإذا كانت $(Z'' > 2.6)$ تصنف الشركة بأنها غير متعثرة مالياً وغير معرضة للإفلاس (تأخذ القيمة صفر)، أما إذا كانت $(Z'' \leq 2.6)$ تصنف الشركة بأنها متعثرة مالياً ومعرضة للإفلاس (تأخذ القيمة ١)، وهي بذلك كانت أكثر تحفظاً في تصنيف الشركات نظراً لتطبيقها على الشركات في فيتنام وإندونيسيا لقياس خطر الإفلاس، وهي أسواق ناشئة.

ومن الجدير بالذكر؛ أن النموذجين السابقين لا يتسق تطبيقهما مع خصائص أسواق المال في الاقتصادات الناشئة حيث يصلح تطبيقهما في الاقتصاديات المتقدمة، لذلك تم تطوير النموذج السابق وإصدار نموذج (Altman (2005 لينفق مع طبيعة تلك الأسواق، وذلك باستخدام نفس الأوزان النسبية والنسب المالية النموذج السابق، مع إضافة جزء ثابت في معادلة الانحدار من أجل رفع الحد المسموح به لاعتبار المنشأة متعثرة من عدمه (عمرو، ٢٠٢٢)، وبذلك اختلف فيه مدى تصنيف الشركات، وتتمثل صيغة هذا النموذج كما يلي (Rizki and Sulhani, 2023):

$$EM Z = 3.25 + 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

ووفقاً لهذا النموذج تعد الشركة متعثرة مالياً إذا كانت قيمة $EM Z$ أقل من أو تساوي ٤.١٥ (تأخذ القيمة ١)، بينما تعد الشركة غير متعثرة مالياً إذا كانت قيمة $EM Z$ أكبر من ٤.١٥ (تأخذ القيمة صفر). وبذلك التعديل في النموذج أصبح نموذج (Altman (2005 يصلح استخدامه لشركات أسواق المال في شركات الأسواق الناشئة الصناعية وغير الصناعية المقيدة وغير المقيدة (Altman, 2017). ومن ناحية أخرى استخدمت دراسة (زكي، ٢٠١٨؛ Khamisah et al., 2021) قيم Z لقياس مستوى التعثر المالي للشركة، حيث كلما كانت درجة Z صغيرة لشركة ما، كلما كانت تعاني الشركة من التعثر المالي. وقد اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على نموذج (Altman (1983 في مرحلة التحليل الأساسي، وعلى نموذج (Altman (2005 للأسواق الناشئة في مرحلة التحليلات الإضافية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التعثر المالي للشركة يعني تلك الحالة التي تواجه فيها الشركة صعوبات مالية تجعلها غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية طويلة وقصيرة الأجل،

وإذا لم يتم إدارة هذه الأزمة بشكل جيد وفي الوقت المناسب ستتعرض الشركة لخطر الإفلاس وفشل الأعمال. وقد ترجع هذه الحالة إلى عوامل داخلية، ترتبط بعدم كفاءة الإدارة نفسها، أو عوامل خارجية، تتأثر بها جميع الشركات بالسوق. وقد يترتب على هذه العوامل مواجهة الشركات لصعوبات مالية تتمثل في تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي غير كافي (أو سلبى) لسداد ديونها، وتدهور القيمة السوقية للشركة، أو تحقيق أرباح مرحلة سلبية أو تحقيق صافي خسارة في السنوات الثلاث الأخيرة أو العامين السابقين، وارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي أصولها أو إلى إجمالي حقوق ملكيتها.

كما خلص الباحث أيضا إلى تعدد النظريات والمقاييس المستخدمة لقياس التعثر المالي للشركات، وتعد نظرية فاقد المعلومات المستندة على تحليل التغييرات بقائمة المركز المالي من أهم النظريات المستخدمة في الأدب المحاسبي للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة. كما تم قياس التعثر المالي للشركة بمستوى الملاءة المالية للشركة (الرفع المالي)، وكذلك استخدام بعض نماذج التنبؤ بالإفلاس والتي من أهمها وأكثرها استخداما في الدراسات السابقة نموذج Altman Z-Score ، والذي تم تطويره عدة مرات ليتناسب مع جميع الشركات الصناعية وغير الصناعية المقيدة وغير المقيدة، وكذلك ليتسق مع طبيعة أسواق المال في الدول ذات الاقتصادات الناشئة مقارنة بغيره من النماذج.

٣/٢/١/٥ **التعهد التشغيلي لعمليات الشركة Firm Operational Complexity : المفهوم والمقاييس والمردود:**

مع تزايد عولمة الأسواق في العقود القليلة الماضية، قامت العديد من الشركات بتتويع عملياتها، مما أدى إلى زيادات كبيرة في تعقد العمليات التشغيلية للشركات، والتأثير على بيئة معلومات الشركات وعلي تعقد^(١١) عملية إعداد التقارير المالية (Baik et al., 2023). ويعبر **التعقد** لغويا عن الغموض الناتج عن تداخل وتراكم العناصر المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى تعقد الأمور وصعوبة حلها و/أو فهمها (خليل، ٢٠٢٣).

وفي الأدب المحاسبي؛ اتفق البعض (Habib et al., 2019; Mathuva et al., 2019; Alqanny and Mukhlisin, 2022; Karina et al., 2022) على أن التعقد التشغيلي للشركة يشير إلى تعقد العمليات التشغيلية للشركة، والتي أدت إلى تعقد المعاملات المحاسبية للشركة نتيجة

^{١١} يشير تعقد إعداد التقارير المالية إلى صعوبة فهم التقارير المالية وإعدادها ومراجعتها وتحليلها. ويوجد مصدران لهذا التعقد، الأول: التعقد اللغوي بسبب التقدير الإداري المرتبط بنوع ومدى سهولة ووضوح اللغة المستخدمة في إعداد التقارير المالية، الثاني: التعقد المحاسبي والذي ينشأ عن تطبيق معايير إعداد التقارير وقواعد الإفصاح على العمليات التجارية المعقدة للشركة، والتي تتضمن مفاهيم محاسبية أكثر تنوعا وغموضا (Baik et al., 2023).

كبر حجم عمليات البيع والتحصييل بها، والمنعكسة في حجم المخزون وحسابات العملاء وأوراق القبض بالنسبة لإجمالي أصولها. وكذلك التوسع في الهيكل التنظيمي للشركة، والمنعكس في عدد الشركات التابعة وعدد القطاعات التشغيلية التي تعمل بها الشركة سواء علي مستوى المنتجات أو المناطق الجغرافية. بالإضافة إلى وجود معاملات بعملة أجنبية، والبنود الاستثنائية غير العادية وعمليات الاندماج والاستحواذ (Muna and Lisiantara, 2021; Yastari and Nelvirita, 2023). هذا فضلا عن التعقد المرتبط ببعض القطاعات الصناعية مثل الصناعات كثيفة التكنولوجيا، أو تلك الصناعات ذات حجم الأكبر من المخزون والحسابات المدينة والتي تتطلب وقتا أكبر لعملية المراجعة، وكذلك بعض الصناعات الأخرى التي تخضع لضغوط تنظيمية كبيرة مثل الصناعات المالية أو الطاقة (Escaloni and Mareque, 2021).

وفيما يتعلق بقياس التعقد التشغيلي لعمليات الشركة؛ اتفق الباحثون (Hassan, 2016; Mathuva et al., 2019; Armand et al., 2020; Muna and Lisiantara, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Sunersa et al., 2022; Alqanny and Mukhlisin, 2022; Karina et al., 2022; Bimo and Sari, 2022; Baik et al., 2023; Yastari and Nelvirita, 2023) علي قياس التعقد التشغيلي للشركة بعدد الشركات التابعة للشركة، وقامت دراسة (Escaloni and Mareque (2021) بالاعتماد علي القياس بالجزر التربيعي لعدد الشركات التابعة. بينما قامت دراسة (Muliani and Geraldina, 2021) بقياس التعقد التشغيلي بعدد القطاعات التشغيلية التي تعمل فيها الشركة. بينما اعتمد البعض الآخر (Mathuva et al., 2019; Karina et al., 2022) علي نسبة إجمالي حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي أصول الشركة.

وفي يتعلق بمردود التعقد التشغيلي لعمليات الشركة؛ تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن عملية إعداد التقارير المالية، وعندما تتصف عمليات الشركة بالتعقيد فان هذا يعني ان إدارة الشركة ستواجه العديد من الصعوبات في عملية إعداد تلك التقارير، وذلك نتيجة للتعقد المتلازم لبعض المعايير والمبادئ المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى تقديم تقارير مالية قد لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، ما يزيد من عدم تماثل المعلومات بينها وبين الأطراف الخارجية من ناحية، بالإضافة إلى التأخير في إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب امتثالا لقواعد واللوائح القانونية المنظمة

لنشر التقارير المالية، خاصة في ظل نقص الخبرة المحاسبية الكافية لدى معدي التقارير المالية للتعامل مع الحسابات المعقدة بها، وإصدار الأحكام المهنية بشأنها (خليل، ٢٠٢٣).
ومن ناحية أخرى؛ يؤثر أيضا مستوى تعقد عمليات الشركة على الوقت الذي يستغرقه مراقب الحسابات لإتمام عملية المراجعة، حيث يعتمد مستوى تعقد عمليات الشركة على عدد وموقع وحدات التشغيل الخاصة بها، وهذا من شأنه أن يؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية للجمهور، فعدد الشركات التابعة المملوكة للشركة يحتاج المزيد من الوقت لفحص نتائج عملياتها والايضاحات المتممة لها، لذلك يحتاج المراجع إلى مزيد من الوقت للقيام بأعمال المراجعة، وذلك نتيجة تعقد بيئة المعلومات للشركات ذات مستويات التعقيد المرتفعة، مما يزيد من احتمال حدوث اخطاء جوهرية في إعدادها، مما يزيد من احتمال التلاعب في إعداد المعلومات المحاسبية، مما يتيح فرص للإدارة لارتكاب الغش بالتقارير المالية وإخفاء ارتكابها للعديد من التصرفات الانتهازية التي تساهم في تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم، مما ينعكس علي ارتفاع مخاطر المراجعة وزيادة إجراءات المراجعة الإضافية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تأخر تقرير مراقب الحسابات ومن ثم التأثير علي توقيت إصدار التقارير المالية (Marbun et al., 2019; Bimo and Sari, 2022; Karina et al., 2022; خليل، ٢٠٢٣).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التعقد التشغيلي للشركة يشير إلى تعقد العمليات التشغيلية للشركة، والتي تؤدي إلى تعقد المعاملات المحاسبية للشركة نتيجة كبر حجم عملياتها، والتوسع في الهيكل التنظيمي للشركة، بالإضافة إلى وجود معاملات بعملة أجنبية، وبنود استثنائية غير العادية وعمليات اندماج واستحواذ، هذا فضلا عن التعقد المرتبط بطبيعة بعض القطاعات الصناعية وبعض الصناعات التي تخضع لضغوط تنظيمية كبيرة. ومن أهم المقاييس المستخدمة في الأدب المحاسبي لقياس التعقد التشغيلي لعمليات الشركة هي؛ عدد الشركات التابعة وعدد القطاعات التشغيلية التي تعمل فيها الشركة، ونسبة إجمالي حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي أصول الشركة.

كما خلص الباحث إلى أن اتصاف عمليات الشركة بالتعقد سيؤدي إلي مواجهة إدارة الشركة لصعوبات في عملية إعداد تلك التقارير، نتيجة التعقد المتلازم لبعض المعايير والمبادئ المحاسبية، خاصة في ظل نقص الخبرة المحاسبية الكافية لدى معدي التقارير المالية للتعامل مع الحسابات المعقدة بها. هذا بالإضافة إلى قضاء مراقبي الحسابات وقتاً طويلاً في مراجعة القوائم المالية لهذه

الشركات، وذلك نتيجة تعقد بيئة المعلومات للشركات ذات مستويات التعقيد المرتفعة، مما يزيد من احتمال حدوث أخطاء جوهرية في إعدادها، مما ينعكس علي ارتفاع مخاطر المراجعة وزيادة إجراءات المراجعة الإضافية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة تأخر تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير سلباً علي توقيت إصدار التقارير المالية.

١/٢/٥ تحليل العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

تؤثر حوافز التقرير المالي للإدارة على توقيت نشر وإصدار التقارير المالية، ويعتبر التعثر المالي للشركة أحد الأنباء غير الجيدة التي لا ترغب إدارة الشركة في الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بشكل سريع، حيث يعد التعثر المالي إشارة سلبية علي الأداء المالي الضعيف للشركة، مما قد يؤثر سلباً علي قدرة الشركة في الحصول علي التمويل الخارجي، ومكافآت المديرين، وإمكانية استبدالهم وتعرضهم للضرر في حياتهم المهنية وعلى سمعتهم. مما يدفع مديري الشركات التي تعاني من الصعوبات المالية إلى تحسين معلومات القوائم المالية، من خلال التعتيم علي الأداء المالي الضعيف واتباع استراتيجية التأخير في إعداد ونشر تقاريرها المالية لإخفاء الأخبار غير الجيدة، وذلك وفقاً لفرضية التشويش ونظرية الإشارة (Ghazali et al., 2015; Dewi et al., 2019; Lukason and Camacho-Miñano, 2019).

من ناحية أخرى، اتفق البعض (Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019; Abdillah et al., 2019; Angelia and Mawardi, 2021; Escaloni and Mareque, 2021) على أنه عندما تواجه شركة عميل المراجعة صعوبات مالية مثل وجود خسائر، ومستويات ديون عالية، وزيادة المخاطر المحتملة للإفلاس، يقوم مراقب الحسابات بتقدير مخاطر مراجعة مرتفعة، وخاصة مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف نظراً لوجود أنظمة رقابة داخلية ضعيفة، مما يجعل مراقب الحسابات يزيد من جهود المراجعة، بتجميع المزيد من أدلة المراجعة الدقيقة، وتوسيع إجراءات المراجعة الخاصة به، وهو ما يؤدي إلى استغراق عملية المراجعة وقتاً أطول. هذا فضلاً عن ان الشركات ذات الوضع المالي الضعيف ستعاني من مشاكل في قدرتها علي الاستمرار، ويكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لإفترض الاستمرارية للشركة محل المراجعة، ومناقشة عملاتهم في الخطط الموضوعية من قبل الإدارة لمواجهة الصعوبات المالية

للشركة وتقييم مدي فعالية تلك الخطط. الأمر الذي يؤدي إلى طول فترة عملية المراجعة وتأخير تقريره، مما ينعكس علي سلبي علي التوقيت المناسب لنشر وإصدار التقارير المالية. ولذلك اتجه الباحثون إلى اختبار العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية. وقد كانت نتائج هذه الدراسات غير حاسمة حول هذه العلاقة، فقد توصل (Mardyana, 2014; Meinarsih et al., 2018; Nova et al., 2019; Savitri et al., 2019; Angelia and Mawardi, 2021; Khamisah et al., 2021; Escaloni and Mareque, 2021; Nugroho et al., 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Indrastuti, 2022; Nuristya and Ratmono, 2022; Rizki and Sulhani, 2023) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للتعثر المالي علي تأخير تقرير مراقب الحسابات ، مما يعني تأثير سلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى ان الشركات التي تعاني من التعثر المالي تعاني من مخاطر مالية مرتفعة، تتطلب من المراجع أخذ عينات أكثر شمولاً أو القيام بإجراءات مراجعة إضافية للتحقق من الوضع الحقيقي للشركة ولتقديم رأي يتوافق مع ظروف الشركة ؛ وبالتالي ، استغرق وقت أطول في المراجعة. كما أن الشركة التي تعاني من صعوبات مالية، ستحاول تلك الشركة تحسين قوائمها المالية، وتتطلب عملية التحسين وقتاً إضافياً مما يؤخر نشر القوائم المالية(Kusumayani et al., 2019).

ومن ناحية أخرى، تشير هذه الدراسات إلى حقيقة أن الشركات غير المتعثرة مالياً تكون أكثر ميلاً للإفصاح عن معلوماتها المالية في الوقت المناسب الرسمي، لأن ذلك يدل على السلوك الجيد لإدارة الشركات، وبالتالي جعل الشركات جديرة بالثقة من قبل أصحاب المصلحة. وفي المقابل، من المرجح أن تؤدي الشركات ذات الأداء غير الجيد إلى تشويه عملية الاتصال المالي بأصحاب المصلحة(Lukason and Camacho-Miñano, 2019). حيث أشارت دراسة Nuristya and Ratmono (2022) إلى ان الشركات التي تواجه صعوبات مالية مقياسة بالرفع المالي ستميل إلى إنتاج قوائم مالية احتيالية ستحتاج من مراقب الحسابات تقدير اكبر لمخاطر التحريفات الجوهرية والغش، مما يترتب عليه زيادة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية من حيث المدي والنطاق والتوقيت. وذلك علي عكس ما توصلت إليه دراسة علي (2017) في بيئة الممارسة المصرية بعدم وجود تأثير معنوي للتعثر المالي علي وجود الغش بالقوائم والتقارير المالية للشركات المصرية.

هذا بالإضافة الى سعى الشركة جاهدة لمنح ثقة الأطراف الخارجية في أداء الإدارة من خلال تحسين القوائم المالية التي تحتوي على أخبار غير جيدة من خلال التلاعب بتقاريرها المالية وزيادة ممارسات إدارة الارياح الانتهازية (شحاتة وآخرون، ٢٠٢٢)، مما يتطلب وقتاً أطول من المعتاد ويتسبب في تأخير تسليم التقارير المالية للمراجع ، بالإضافة إلى أن الشركات التي تعاني من صعوبات مالية تتطلب مزيداً من الوقت من مراقب الحسابات لمراجعتها لمعرفة أسباب التعثر المالي للشركة وخطط الادارة للتغلب عليه، مما يؤدي هذا إلى تأخير توقيت نشر التقارير المالية للشركة (Savitri et al., 2019).

بينما وجد البعض الآخر (Lukason and Camacho–Miñano, 2019; Kusumayani et al., 2019; Evani et al., 2022; Muliani and Geraldina, 2021; Karina et al., 2022; Putra and Olimsar, 2022) تأثير سلبي للتعثر المالي علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، مما يعني تأثير إيجابي علي توقيت إصدار التقارير المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات التي تعاني من صعوبات مالية، متمثلة في ارتفاع مستوى الرفع المالي والتعرض لمخاطر الافلاس، ستميل إلى نشر قوائمها المالية في أقرب وقت لإعلام أصحاب المصالح بالوضع المالي الضعيف وعدم قدرة الشركة علي سداد التزاماتها، بحيث لا يتقاجأ أصحاب المصالح بحدوث الإفلاس عند الإعلان عنه (Evani et al., 2022).

وأضافت دراسة (Kusumayani et al. (2019) ان تطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات يمكن أن تسرع وقت نشر التقارير المالية للشركات التي تواجه صعوبات مالية، وذلك يتماشى مع نظرية الامتثال، حيث يجب على الشركات الامتثال للوائح المتعلقة بتقديم التقارير المالية في الوقت المناسب بغض النظر عن الوضع المالي لها. كما أضاف دراسة Muliani and Geraldina (2021) وفقاً لنظرية الوكالة، عندما تكون الشركة ذات صعوبات مالية مرتفعة فإن الإدارة ستساعد مراقبي الحسابات في تجميع الأدلة المتعلقة بعملية المراجعة حفاظاً علي مصلحة المساهمين، مما يترتب عليه تخفيض وقت المراجعة، وبالتالي إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب لها.

ولم يتوصل البعض الآخر (Putra and Wilopo, 2017; Dewi et al., 2019; Marbun et al., 2019; Widharma and Susilowati, 2020; Aigienohuwa and Ezejiofor, 2021; Bimo and Sari, 2022; Oktavia et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعثر المالي وتوقيت إصدار

التقارير المالية. وقد يرجع ذلك إلى أن مراقب الحسابات يقدر الوقت المطلوب للمراجعة للوفاء بمسئوليته المهنية والقانونية بغض النظر عن الظروف المالية الجيدة أو غير الجيدة للشركة (Widharma and Susilowati, 2020; Bimo and Sari, 2022). كما أن التأخير في نشر التقارير المالية لا يتأثر بالتعثر المالي للشركة نظراً لوجود بعض اللوائح والقوانين التي تنظم توقيت إصدار القوائم المالية للشركات (Dewi et al., 2019; Oktavia et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023). وبالتالي لا تدعم نتائج هذه الدراسات نظرية الوكالة والإشارة. فإن تأخير إصدار التقارير المالية سيقبل من مستوى ثقة الدائنين في تقييم قدرة الشركة وأدائها في سداد ديونها، وبالتالي لا يؤثر الوضع المالي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية (Kusumayani et al., 2019). كما أضاف دراسة (Aigienohuwa and Ezejiofor, 2021) ان الدائنين يطالبون الشركات عادةً بتقديم التقارير المالية في التوقيت المناسب ويتواتر معين من أجل مراقبة مصالحهم.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى تباين وعدم اتساق نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير التعثر المالي للشركات علي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئات التطبيق، والمقاييس المستخدمة في قياس التعثر المالي للشركة (الرفع المالي أم نماذج التنبؤ)، وكذلك اختلاف الفترة الزمنية للدراسة. كما يخلص الباحث أيضاً إلى أن توقيت إصدار التقارير المالية للشركات قد يتأثر بحوافز التقرير لمعدي القوائم المالية، حيث يتلاعب المديرون في الأرقام المحاسبية من خلال قيامهم بممارسات إدارة الارباح الانتهازية، والتأخير المتعمد في إعداد التقارير المالية من أجل إخفاء الأداء المالي الضعيف للشركة، وتحسين صورة إدارة الشركة أمام أصحاب المصلحة، وحتى لا ترسل إلى السوق إشارات سلبية عن أداء الشركة فيؤثر علي أسعار أسهمها، ولا تؤثر علي عوائد المديرين التعاقدية. الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية احتيالية ستحتاج من مراقب الحسابات تقدير أكبر لمخاطر التحريفات الجوهرية والغش، وهو ما يؤدي إلى زيادة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية من حيث المدي والنطاق والتوقيت، وهو ما يؤدي إلى استعراق وقتنا طويلا في عملية المراجعة وإصدار تقريره. لذلك يتوقع الباحث أن يكون هناك تأثير إيجابي للتعثر المالي للشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم تأثير سلبي علي توقيت (سرعة) إصدار التقارير المالية. وبناء علي ذلك يمكن اشتقاق الفرض الاول للبحث كما يلي:

H1: يؤثر التعثر المالي سلبا ومعنويا علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٢/٥ تحليل العلاقة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

اختبرت العديد من الدراسات أثر التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، كمقياس عكسي، لتوقيت إصدار التقارير المالية. وقد توصل البعض (Rusmin and Evans, 2017; Armand et al., 2020; Escaloni and Mareque, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Muna and Lisiantara, 2021; Alqanny and Mukhlasin, 2022; Bimo and Sari, 2022) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للتعقد التشغيلي للعمليات علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (سلبى علي التوقيت). وكذلك اتفقت نتائج بعض الدراسات (صالح، ٢٠١٩؛ السواح، ٢٠٢٠؛ كساب؛ ٢٠٢٠؛ Badawy and Zaki, 2023) التي تمت في بيئة الأعمال المصرية مع نتائج هذه الدراسات.

وقد أرجعت هذه الدراسات تلك النتائج إلى أن الشركات التي لديها قطاعات تشغيلية متعددة او أكثر من شركة تابعة سيحتاج مراقبو حساباتها إلى وقت أطول لمراجعة القوائم المالية لكل وحدة أعمال او قطاع في الشركة والتحقق من ان جميع القوائم المالية للشركة كوحدة اقتصادية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة المركز المالي للشركة (Armand et al., 2020; Bimo and Sari, 2022; Karina et al., 2022). حيث ان الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من المخزون والحسابات المدينة لديها احتمالية عالية لمخاطر المراجعة، نظراً لحدوث العديد من حالات الاحتيال أو الغش في جرد المخزون والحسابات المدينة، مما يتطلب من مراقب الحسابات القيام بإجراءات مراجعة إضافية، مما يؤدي الى قضائه وقتاً أطول في إتمام مهام المراجعة الخاصة بهذه الحسابات (الجرد وارسال المصادقات للعملاء)، ومن ثم التأثير علي زمن المراجعة الكلي وبالتالي التأخير في تقديم تقريره (Karina et al., 2022; Oktavia et al., 2022).

بينما توصل البعض الآخر (Hassan, 2016; Muliani and Geraldina, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021) إلى وجود تأثير سلبي معنوي لتعقد العمليات علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (ي علي التوقيت). وتستند نتائج هذه الدراسات على نظرية الوكالة، حيث أن الإدارة العليا بالشركات الأكثر تعقيدا ذات الحجم الكبير والقطاعات التشغيلية المتعددة؛

سيكون لديها هياكل رقابة ومراجعة داخلية فعالة من أجل تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين الإدارة العليا والمديرين بالمستويات الإدارية الأدنى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدد أقل من اختبارات المراجعة من قبل مراقب الحسابات، وبالتالي تقصير فترة تأخير تقريره، ومن ثم التأثير الإيجابي على وقتية التقارير (Hassan, 2016).

وبرغم ذلك لم يتوصل البعض الآخر (Abdillah et al., 2018; Khoufi and Khoufi, 2018; Marbun et al., 2019; Karina et al., 2022; Oktavia et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) إلى وجود دلالة إحصائية معنوية لتأثير التعهد التشغيلي للعمليات على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (عدم وجود تأثير على التوقيت). وقد أرجعت دراسة (Abdillah et al., 2019) هذه النتيجة إلى انه برغم من ان ارتفاع مستوى تعقد عمليات الشركات الاندونيسية، مقاسا بوجود أكثر من قطاع رئيسي للشركة، سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مخاطر المراجعة، واستغراق مراقب الحسابات وقتا أطول في عملية المراجعة، الا أن هذه الأمور تكون متوقعة من قبل مراقب الحسابات عند التخطيط الأولي للارتباط بعمل المراجعة، وإعداد الجدول الزمني المنظم لتقليل خطة موازنة وقت المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تتبني الشركات ذات المستويات المرتفعة من التعهد إجراءات مراجعة داخلية صارمة، وهو ما يؤدي إلى تقديره لمخاطر رقابة منخفضة، مما يخفض من إجراءات المراجعة الإضافية، الأمر الذي يترتب عليه قيامه بعملية المراجعة وتقديم تقريره خلال الفترة القانونية لإصدار التقرير بغض النظر عن مستوى تعقد العمليات للشركة.

كما أضافت دراسة (Oktavia et al., 2022) ان مراقب الحسابات عندما يقوم بمراجعة الشركات ذات المستويات المرتفعة من المخزون والحسابات المدينة يقوم بتقييم المخاطر المتلازمة التي ستواجهه عند إجراء عملية المراجعة، مما يتطلب من المراجع وقتاً إضافياً لاستكمال إجراءات مراجعة هذه العناصر، إلا أنه لكي يتجنب التأخير في إصدار تقريره سيحاول منع ذلك من خلال بذل جهد في شكل آخر مثل زيادة عدد موظفي فريق المراجعة المساعدين، مما يترتب عليه إصدار تقريره في التوقيت المناسب بغض النظر عن مدى اتساع إجراءات المراجعة التي يقوم بها. هذا فضلا عن أن وجود عدد كبير من المستثمرين الأجانب في أسواق المال المتقدمة، وكذلك قيد أسهم بعض الشركات الكبرى في أسواق مال أجنبية يتطلب الإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المناسب بغض النظر عن الخصائص التشغيلية والمالية للشركة (Khoufi and Khoufi, 2018)

ويخلص الباحث مما سبق؛ إلى وجود وجهات نظر مختلفة بشأن تأثير التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. وكذلك وجود أدلة عملية متباينة ومتعارضة بشأن هذه العلاقة. ويعتقد الباحث اختلاف هذه النتائج قد يرجع أيضا إلى اختلاف بيئات وقطاعات التطبيق، والمؤشرات المستخدمة في قياس التعقد التشغيلي للشركة، وكذلك اختلاف الفترة الزمنية للدراسات. وبرغم ذلك يعتقد الباحث أن توقيت إصدار التقارير المالية للشركات قد يتأثر بمخاطر الرقابة والمخاطر المتلازمة، والتي تكون عند مستويات مرتفعة بالنسبة للشركات الأكثر تعقدا مقارنة بغيرها من الشركات، وهو ما يؤدي إلى تخطيط مراقب الحسابات لمخاطر اكتشاف منخفضة، ومن ثم يقوم بزيادة إجراءات المراجعة الإضافية من حيث المدى والنطاق، والتوقيت. مما يترتب عليه استغراق عملية المراجعة وقتا طويلا وبالتالي تأخير إصدار التقرير، مما يؤثر سلبا علي توقيت إصدار التقارير المالية. لذلك يتوقع الباحث أن يكون هناك تأثير إيجابي للتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم تأثير سلبي علي توقيت (سرعة) إصدار التقارير المالية. وبناء علي ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي:

H2: يؤثر التعقد التشغيلي لعمليات الشركة سلبا ومعنويا علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٢/٥ تحليل الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية واشتقاق الفرض الثالث للبحث:

خلص الباحث مما سبق؛ إلى أن التعثر المالي للشركة قد يدفع المديرين إلى التلاعب في الأرقام المحاسبية من خلال قيامهم بممارسات إدارة الأرباح الانتهازية، والتأخير المتعمد في إعداد التقارير المالية من أجل إخفاء الأداء المالي الضعيف للشركة، حتي لا ترسل إشارات سلبية عن أداء المالي الشركة إلى السوق، فيؤثر علي أسعار أسهمها. الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية احتيالية ستحتاج من مراقب الحسابات تخطيط خطر الاكتشاف عند أدنى مستوى له، وهو ما يؤدي إلى زيادة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية، وبالتالي قضاء وقتا طويلا في عملية المراجعة وإصدار تقريره، وهو ما يؤثر سلبا علي توقيت إصدار التقارير المالية (Savitri et al., 2019; Angelia and Mawardi, 2021; Escaloni and Mareque, 2021; Yaacob and

Mohamed, 2021; Indrastuti, 2022; Nuristya and Ratmono, 2022; Rizki and Sulhani, 2023).

هذا بالإضافة أيضا إلى أن التعقد التشغيلي لعمليات الشركة سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر الرقابة والمخاطر المتلازمة للشركات ذات المستويات المرتفعة من التعقد، وهو ما يؤدي إلى تقدير مراقب الحسابات لمخاطر مراجعة مرتفعة، ومن ثم يقوم بزيادة إجراءات المراجعة الإضافية، مما يترتب عليه استغراق عملية المراجعة وقتا طويلا وبالتالي تأخير إصدار تقريره، مما يؤثر سلبا علي توقيت إصدار التقارير المالية (Escaloni and Mareque, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Muna and Lisiantara, 2021; Alqanny and Mukhlasin, 2022; Bimo and Sari, 2022). هذا وقد أضافت دراسة (Bimo and Sari (2022) إلى أن التعثر المالي للشركة وتعقد العمليات التشغيلية لها في آن واحد سيؤثر إيجابا علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي التأثير السلبي على توقيت إصدار التقارير المالية. وإتفاقا مع دراسة Bimo and Sari (2022)؛ من المنطقي أن يتوقع الباحث أن الشركات التي لديها صعوبات مالية، وفي نفس الوقت لديها عمليات تشغيلية تنسم بالتعقد، ستؤخر من إصدار التقارير المالية لها، نتيجة لتأخر تقرير مراقب الحسابات. وعليه يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي:

H3: يوجد تأثير مشترك سلبي ومعنوي للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٥ منهجية البحث:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية البحث؛ متضمناً هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع عينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات البحث ونموذج البحث، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب والنماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار فروض البحث، وبعض التحليلات الإضافية، وذلك على النحو التالي:

١/٣/٥ هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال اختبار تأثير التعثر المالي للشركات والتعقد التشغيلي لها علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في بيئة الأعمال المصرية، وتحديد ما إذا كان يوجد تأثير مشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركات معا علي توقيت إصدار التقارير المالية لهذه الشركات. وذلك قياسا على (Abernathy et al., 2017;

Khoufi and Khoufi, 2018; Cassell et al., 2019; Habib and Huang, 2019; Mathuva et al., 2019; Yaacob and Mohamed, 2021; Bimo and Sari, 2022; .Baik et al., 2023; Yastari and Nelvirita, 2023)

٢/٣/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات تحقق هدف البحث. وأهم هذه الاعتبارات أن تتوافر قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري. وقد تم استبعاد المشاهدات التي لا تتوافر فيها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، كما تم استبعاد المشاهدات التي تكون فيها القيمة الدفترية لحقوق الملكية سالبة، قياسا على (Khoufi and Khoufi, 2018; Cassell et al., 2019; Habib and Huang, 2019; .Mathuva et al., 2019; Bimo and Sari, 2022; Putra and Olimsar, 2022) وبذلك اعتمد الباحث على مدخل Firm-Year Observation ، وبعد استبعاد المشاهدات التي لم تحقق اعتبارات اختيار العينة لبعض سنوات الدراسة؛ بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (١٠٥) شركة في (١٥) قطاع مختلف، وإجمالي مشاهدات (٥١٤) مشاهدة . ويظهر الجدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة وعدد الشركات والمشاهدات بكل قطاع خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ .

جدول رقم (١) عينة الدراسة وفقا للقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة

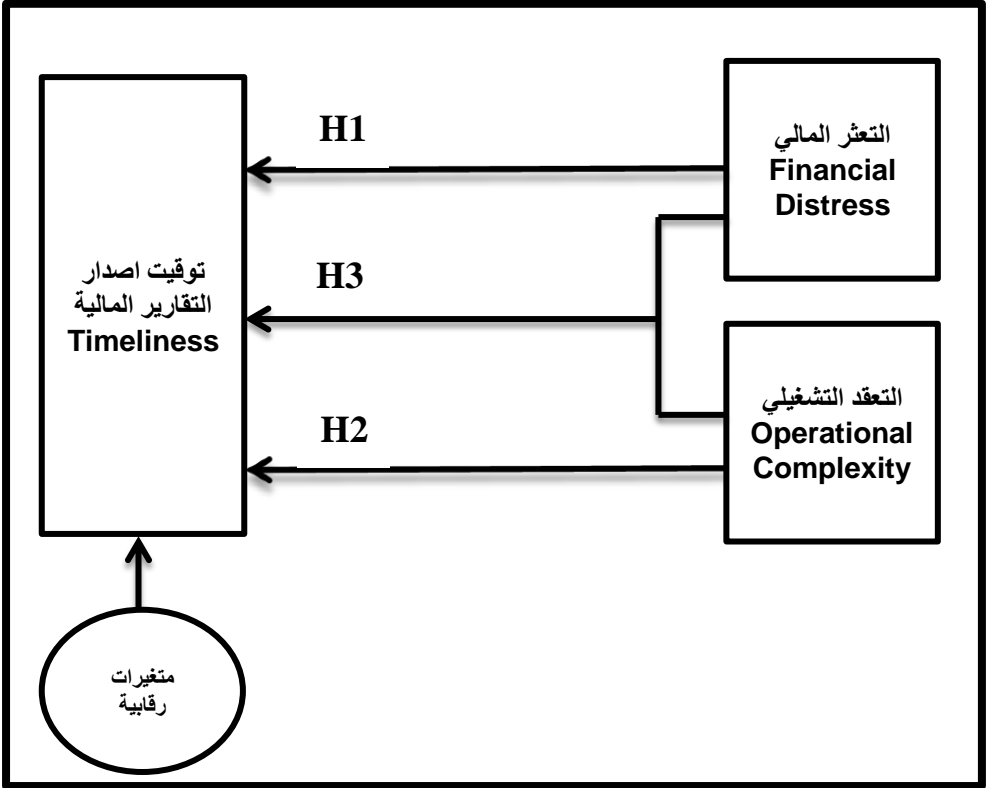
م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات
١	الاغذية والمشروبات والتبغ	١٧	٨٢	%١٥.٩٥
٢	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٥	٢٥	%٤.٨٦
٣	الورق ومواد التعبئة والتغليف	٢	١٠	%١.٩٥
٤	الرعاية الصحية والادوية	١٣	٦٥	%١٢.٦٥
٥	مواد البناء	٩	٤٤	%٨.٥٦
٦	المقاولات والانشاءات الهندسية	٦	٣٠	%٥.٨٣
٧	الموارد الأساسية	١٠	٤٩	%٩.٥٣
٨	المنسوجات والسلع المعمرة	٧	٣٤	%٦.٦٢

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات
٩	العقارات	١٢	٥٩	١١.٤٧%
١٠	الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	١٤	٢.٧٢%
١١	السياحة والترفيه	١١	٥٢	١٠.١٢%
١٢	الطاقة والخدمات المساندة	٢	١٠	١.٩٥%
١٣	التجارة والتوزيع	٣	١٥	٢.٩٢%
١٤	النقل والشحن	٣	١٥	٢.٩٢%
١٥	الخدمات التعليمية	٢	١٠	١.٩٥%
	الإجمالي	١٠٥	٥١٤	١٠٠%

وقد قام الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية للشركات لجمع البيانات الثانوية منها بالاعتماد على عدة مصادر تمثلت في الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الالكتروني لمعلومات مباشر مصر (www.mubasher.info/countries/eg) ؛ والمواقع الالكترونية لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، والموقع الالكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com) .

٣/٣/٥ نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيراته:

استناداً إلى فروض البحث؛ تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو توقيت إصدار التقارير المالية، ومتغيران مستقلان هما التعثر المالي للشركة والتعهد التشغيلي لعمليات الشركة. بالإضافة إلى عدد من المتغيرات الرقابية تتمثل في حجم الشركة، والرفع المالي للشركة، ونتيجة النشاط، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة. ويوضح الشكل رقم (١) عرضاً لنموذج البحث، ويليه توصيف وقياس لمتغيرات البحث، وملخص لقياسها بالجدول رقم (٢)، وذلك كما يلي:



شكل رقم (١) : نموذج البحث (إعداد الباحث)

(١) المتغير التابع: توقيت إصدار التقارير المالية (Time) Timeliness :

يقصد بتوقيت إصدار التقارير المالية سرعة وسهولة إتاحة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية قبل أن تفقد أهميتها وملاءمتها في اتخاذ القرار، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بالمواعيد الرسمية المحددة بالتشريعات والقرارات ومتطلبات القواعد التنظيمية لكل دولة (Mardyna, 2014; Abernathy et al., 2017; Meinarsih et al., 2018; Aigienohuwa and Ezejiolor, 2021). وتم قياس توقيت إصدار التقارير المالية بدلالة تأخر تقرير مراقب الحسابات Audit Report Lag كمقياس عكسي للتوقيت، والذي يعني مقدار الوقت الذي قضاه المراجع في عملية مراجعة القوائم المالية للشركة، وقد قام الباحث بقياس توقيت إصدار التقارير المالية باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار تقرير

المراجع، وذلك لكي يتم التخلص من القيم المتطرفة لعدد الأيام وجعلها تقترب من التوزيع الطبيعي. وذلك قياسا (Khoufi and Khoufi, 2018; Cassell et al., 2019; Habib and Huang, 2019; Mathuva et al., 2019; Yaacob and Mohamed, 2021).

(٢) المتغيرات المستقلة:

أ- التعثر المالي للشركة (FD) Financial Distress :

يقصد به الحالة التي تواجه فيها الشركة صعوبات مالية تجعلها غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية طويلة وقصيرة الاجل بسبب نقص الأموال المتاحة لديها ، مما يعني ان الصحة المالية للشركة غير جيدة، وتواجه الشركة هذه الحالة قبل حدوث الإفلاس (Bimo and Sari, 2021; Khamisah et al., 2022). واعتمد الباحث على نموذج Altman Z-Score لانه الأكثر استخداما في الدراسات السابقة، وبالتحديد تم قياس التعثر المالي للشركة باستخدام نموذج (Altman (1983 المعدل لتطبيقه في الشركات الصناعية وغير الصناعية، قياسا علي (Fito et al., 2022; Oktavia et al., 2022; Tung and Phung, 2019;) ، وذلك في مرحلة التحليل الأساسي. هذا بالإضافة إلى استخدام نموذج ألتمان للأسواق الناشئة (Altman (2005 في مرحلة التحليلات الأخرى، قياسا علي (Yirgu, 2017; Vo Ninha et al., 2018; Rizki and Sulhani, 2023 ; عمرو، ٢٠٢٢).

ولم يعتمد الباحث علي الحدود الدنيا والقصوي لهذه النماذج لتصنيف الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة ماليا، وإنما قام الباحث بتصنيف الشركات إلى شركات متعثرة وغير متعثرة وفقا لوسيط قيم Z للعينة كنقطة فاصلة Cut point، بحيث إذا كانت قيم Z تزيد عن وسيط قيم Z للعينة فإن المشاهدة تأخذ القيمة صفر (غير متعثرة)، بينما إذا كانت قيم Z تقل عن أو تساوي وسيط قيم Z للعينة فإن المشاهدة تأخذ القيمة واحد (متعثرة).

ب- التعقد التشغيلي لعمليات الشركة (Comp) Firm Operational Complex :

اتفقت العديد من الدراسات (Hassan, 2016; Khoufi and Khoufi, 2018; Abdillah et al., 2019; Armand et al., 2020; Muliani and Geraldina, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Sunersa et al., 2022; Oktavia et al., 2022; Alqanny and Mukhlisin, 2022; Karina et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) علي قياس التعقد التشغيلي للشركة بعدد الشركات

التابعة للشركة، أو بعدد القطاعات التشغيلية التي تعمل فيها الشركة، أو بنسبة إجمالي حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي أصول الشركة.

ونظرا لتعدد المقاييس التي استخدمت بالدراسات السابقة لقياس التعقد التشغيلي للشركة، قام الباحث باحتساب مؤشر تعقد تشغيلي من ثلاثة درجات، بحيث إذا كان عدد الشركات التابعة أو عدد القطاعات التشغيلية للشركة أو نسبة إجمالي حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي أصول الشركة أكبر من وسيط median العينة لهذه المتغيرات الثلاث تأخذ المشاهدة القيمة واحد (معقدة)، بينما إذا كان عدد الشركات التابعة أو عدد القطاعات التشغيلية للشركة أو نسبة إجمالي حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي أصول الشركة أقل من أو تساوي وسيط النسبة للعينة لهذه المتغيرات الثلاث تأخذ المشاهدة القيمة صفر (غير معقدة).

(٣) المتغيرات الرقابية:

اتفقت الدراسات (Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019; Khoufi and Khoufi, 2018; Ekienabora and Oluwoleb, 2019; Lai et al., 2020; Escaloni and Mareque, 2021; Muliani and Geraldina, 2021) أنه يوجد عدد من المتغيرات الرقابية التي تؤثر علي تأخير تقرير مراقب الحسابات ومن ثم علي توقيت إصدار التقارير المالية، وترتبط تلك المتغيرات ببعض الخصائص^(١٢) التشغيلية للشركة، بينما يرتبط البعض الآخر بخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة، ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي:

(أ) **حجم الشركة (Size):** يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية للشركة، قياسا علي (Hassan, 2016; Khoufi and Khoufi, 2018; Savitri et al., 2019; Muna and Lisiantara, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Escaloni and Mareque, 2021). وفقا للدراسات السابقة يمكن ان يكون لحجم شركة عميل المراجعة تأثيرا علي توقيت إصدار التقرير المالية، حيث يعكس حجم الشركة حجم أصولها إيراداتها وعملياتها ومواردها المالية وتكاليفها السياسية، وبالتالي تحاول الشركات كبيرة الحكم تقليل تكاليف الوكالة والرقابة من خلال الاعتماد أنظمة رقابة ومراجعة داخلية قوية، مما يمكن مراقبي الحسابات من الاعتماد على هذه الانظمة بشكل كبير وبالتالي تخفيض إجراءات المراجعة المطلوبة، بالإضافة

^{١٢} تشير خصائص الشركة الى الأنماط السلوكية لعمليات الشركة والتي تختلف من شركة الى اخرى، وبما يسمح لها بتحقيق أهدافها بمرور الوقت، ويمكن تحديدها بناء على المعلومات الملائمة التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لفترة محاسبية معينة، ومن أمثلة هذه الخصائص: حجم الشركة وهيكل أصولها والرفع المالي والسيولة والربحية، وعمر الشركة ونوع الصناعة وهيكل الملكية والقيد بالبورصة وغيرها (Aigienohuwa & Ezejiofor, 2021).

إلى أن الشركات كبيرة الحجم تمارس ضغوطاً أكبر على مراقبي الحسابات لإنجاز عملية المراجعة وإصدار التقرير في أقصر وقت ممكن، مما يمكنها من إصدار التقارير المالية لها في التوقيت المناسب وبما يتفق مع اللوائح والتشريعات المعمول بها (Hassan, 2016; Abernathy et al., 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Lai et al., 2020). علي الرغم من أن بعض الدراسات لم تجد تأثير لحجم الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية (Ekienabora and Oluwole, 2019; Nova et al., 2019; Savitri et al., 2019). ولذلك لن يتوقع الباحث اتجاهاً لهذا التأثير.

(ب) نتيجة النشاط شركة (Loss) :

تعتبر عن مدى تحقيق الشركة لأرباح موجبة أو سالبة نتيجة مزاولة نشاطها خلال الفترة. وقد اتفقت الدراسات (Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019; Ekienabora and Oluwole, 2019; Abdillah et al., 2019; Armand et al., 2020; Evani et al., 2022) ، وبما يتفق مع نظرية الإشارة ، علي أن تحقيق الشركة لأرباح موجبة يعد أخباراً جيدة ومؤشر علي نجاح إدارة الشركة في إدارة مواردها، وستعطي إشارة إيجابية لها عن طريق تقديم التقارير المالية في أسرع وقت ممكن، وبالتالي ستطالب مراقب الحسابات بسرعة الانتهاء من عملية المراجعة حتي يمكن نقل الأخبار الجيدة بسرعة إلى المساهمين أو المستثمرين بحيث تؤثر علي زيادة قيمة الشركة. وعلي العكس من ذلك عندما تحقق الشركة ارباح سالبة، فهي تعد أخباراً غير جيدة وستؤثر سلبي علي قيمة الشركة، لذلك تتباطأ الشركة في نشر التقارير المالية للجمهور، وستطالب مراقب الحسابات بتنفيذ عملية المراجعة ببطء.

هذا بالإضافة إلى أن الشركات المحققة للخسائر لديها أيضاً مخاطر مراجعة مرتفعة لأنها من المحتمل أن تكون سببا في التعثر المالي أو الغش، مما يجعل مراقب الحسابات يوسع نطاقه إجراءات المراجعة، مما يؤدي ذلك إلى التأخير في إصدار تقريره ويؤثر سلبي علي توقيت نشر القوائم المالية للشركات. لذلك يتوقع الباحث أن يؤثر هذا المتغير علي تأخير تقرير مراقب الحسابات إيجابيا (سلبيا علي توقيت إصدار التقارير المالية). وتم قياس هذا المتغير كمتغير وهمي (ثنائي) يأخذ القيمة (١) إذا كان صافي دخل الشركة سالبا (خسارة) ، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان صافي دخل الشركة موجبا (أرباح) ، وذلك قياسا علي (Habib et al., 2018; Khoufi and Khoufi, 2019; Escaloni and Mareque, 2021; Lai et al., 2020).

(ج) الرفع المالي للشركة (Lev) :

تعتبر عن مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها، وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير (Armand et al., 2020)، وتوصلت بعض الدراسات (Khoufi and Khoufi, 2018; Armand et al., 2020; Savitri et al., 2019; Aigienohuwa and Ezejiofor, 2021) إلى أن نسبة الرفع المالي للشركة لا تؤثر علي تأخير التقرير خاصة إذا تمكنت الشركة من إدارة ديونها بشكل جيد وكفاء، هذا فضلا عن أنه لا ينبغي أن يؤثر حجم الديون في الشركة على عملية المراجعة لأنه لا يزال يجب على المراجع بذل العناية المهنية الواجبة لإجراء عملية المراجعة وإصدار تقرير في الوقت المناسب واتباع المعايير المعمول بها، مما يعمل علي سرعة نشر التقارير المالية للشركة بغض النظر عن حجم ديونها. بينما توصلت دراسة (Yaacob and Mohamed, 2021) إلى أن للرفع المالي تأثير إيجابي علي تأخير تقرير المراجع وبالتالي سلبيا علي توقيت إصدار التقارير المالية. لذلك لن يتوقع الباحث اتجاهاً لتأثير هذا المتغير علي توقيت إصدار التقارير المالية. وتم قياس الرفع المالي بقسمة إجمالي الالتزامات علي إجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية للشركة قياسا علي (Khoufi and Khoufi, 2018; Habib et al., 2019; Escaloni and Mareque, 2021).

(د) حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Big4) :

اتفق البعض (Abernathy et al., 2017; Kogei and Jagongo, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021) علي أن منشأة المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم يكون لديها القدرة علي إنجاز عملية المراجعة في وقت أقصر من منشأة المحاسبة والمراجعة صغيرة الحجم، وذلك لما يتوافر لديها من موارد بشرية ذوي خبرة وملاءة مهنية وتدريب أفضل، بالإضافة إلى قدرتها علي استخدام أساليب المراجعة التكنولوجية، مما يمكنها من إتمام عملية المراجعة بسرعة أكبر من تلك صغيرة الحجم وذلك للحفاظ علي سمعتها المهنية، كما أن إتمام المراجعة من منشأة كبيرة الحجم يعد إشارة إيجابية للسوق بقدرتها علي أداء أعمال المراجعة الخاصة بهم بشكل أكثر فعالية ويمكن إتمامها في الوقت المحدد، بحيث تقدم الشركة قوائمها المالية في الوقت المناسب (تأثير سلبي).

علي العكس من ذلك، توصلت دراسة (Hassan, 2016) إلى أن لحجم منشأة لمحاسبة والمراجعة تأثير إيجابي علي تأخير تقرير المراجعة وبالتالي سلبي علي التوقيت، وذلك لأن شركات المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم لكي تحافظ علي سمعتها وإضفاء المصداقية علي القوائم المالية لعملائها بأداء رأي مهني سليم عليها؛ فإنهم يبذلون المزيد من الجهود للتصديق علي القوائم المالية للشركة، وهذا بدوره يزيد من فترة عملية المراجعة ويزيد في تأخير إصدار تقريره. بينما توصلت الدراسات (Putra and Wilopo, 2017; Lai et al., 2020) إلى أن حجم منشأة المحاسبة

والمراجعة ليس لها تأثير علي تأخير تقرير مراقب الحسابات وبالتالي التوقيت. ولن يتوقع الباحث اتجاه لهذه العلاقة محل الجدل. وتم قياس هذه المتغير كمتغير ثنائي القيمة بأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات في شراكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبار، وصفر لغير ذلك، وذلك قياساً علي (Putra and Wilopo, 2017; Habib et al., 2019; Lai et al., 2020; Muna and Lisiantara, 2021; Alqanny and Mukhlisin, 2022).

(هـ) نوع رأي مراقب الحسابات (AuOp) :

اتفقت بعض الدراسات (Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019; Khoufi and Khoufi, 2018; Lai et al., 2020; Muliani and Geraldina, 2021) أن نوع رأي مراقب الحسابات يعد من العوامل التي لها دلالة إحصائية في شرح الاختلافات في تقديم التقارير في الوقت المناسب، حيث أن إصدار مراقب الحسابات لرأي معدل قد يشير إلى أن مراقب الحسابات قد بذل المزيد من الجهود في أداء إجراءات مراجعة إضافية، بالإضافة إلى قضاء وقت طويل لحل القضايا المتعارضة من خلال المناقشة أو التفاوض مع الإدارة ، مما يترتب عليه تأخير تقريره ومن ثم عدم إصدار التقارير المالية في التوقيت المناسب. إلا أن دراسة (Muliani and Geraldina (2021) وجدت أثراً سلبياً معنوياً لنوع رأي مراقب الحسابات علي تأخير تقريره، ولم تجد دراسة (Putra and Wilopo (2017 أي تأثير لنوع رأي مراقب الحسابات علي تأخير تقريره. ويتوقع الباحث أن يكون لنوع رأي مراقب الحسابات تأثير سلبي علي التوقيت. وقد تم قياس هذا المتغير كمتغير ثنائي القيمة يأخذ القيمة واحد إذا قام مراقب الحسابات بإصدار رأي معدل، وصفر لغير ذلك، قياساً علي (Khoufi and Khoufi, 2018; Lai et al., 2020; Muliani and Geraldina, 2021).

(و) نهاية السنة المالية لعميل المراجعة (Busy) :

اتفق بعض الباحثين (Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019; Khoufi and Khoufi, 2018; Yaacob and Mohamed, 2021; Escaloni and Mareque, 2021) أن نهاية السنة المالية لعميل المراجعة تعد من المتغيرات المؤثرة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم توقيت إصدار التقارير المالية، حيث أن نهاية السنة المالية للعملاء سنودي إلى مستويات مرتفعة من ضغط عبء العمل لمراقب الحسابات، وبالتالي من المحتمل أن يكون هناك تأخير أكبر في عملية المراجعة، إلا أنه يمكن لمراقب الحسابات تعويض ضغط عبء العمل في موسم المراجعة المزدحم من خلال العمل الإضافي. وقد تم قياس هذا المتغير بمتغير ثنائي القيمة حيث يأخذ القيمة (١) للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر ، ويأخذ

القيمة صفر لغير ذلك، وذلك قياسا على (Khoufi and Khoufi, 2018; Escaloni and Mareque, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021). ويتوقع الباحث وجود تأثير إيجابي معنوي لنهاية السنة المالية لعميل المراجعة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات وسلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية.

جدول رقم (٢) خلاصة توصيف وقياس متغيرات البحث

المرجع	القياس	العلاقة المتوقعة	النوع	المتغير
(Khoufi and Khoufi, 2018; Yaacob and Mohamed, 2021)	باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار تقرير مراقب الحسابات		تابع	توقيت إصدار التقارير المالية (Time)
(Fito et al., 2018; Tung and Phung, 2019; Oktavia et al., 2022)	Altman (1983)	-	مستقل	التعثر المالي FD
(Khoufi and Khoufi, 2018; Muliani and Geraldina, 2021; Oktavia et al., 2022; Bimo and Sari, 2022)	مؤشر تعقد تشغيلي من ثلاثة درجات	-	مستقل	التعقد التشغيلي COMP
(Hassan, 2016; Khoufi and Khoufi, 2018; Savitri et al., 2019).	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية للشركة.	-/+	رقابي	حجم الشركة Size
(Habib et al., 2019; Khoufi and Khoufi, 2018; Lai et al., 2020).	متغير وهمي (ثنائي) يأخذ القيمة (١) إذا كان صافي دخل الشركة سالبا (خسارة) ، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان صافي دخل الشركة موجبا.	-	رقابي	نتيجة النشاط شركة Loss
(Khoufi and Khoufi, 2018; Habib et al., 2019; Escaloni and Mareque, 2021)	إجمالي الالتزامات علي إجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية للشركة.	-/+	رقابي	الرفع المالي LEV
(Putra and Wilopo, 2017; Habib et al., 2019; Lai et al., 2020; Alqanny and Mukhlisin, 2022).	متغير ثنائي القيمة يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات في شراكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبار، وصفر لغير ذلك.	-/+	رقابي	حجم منشأة المحاسبة والمراجعة Big4
(Khoufi and Khoufi, 2018; Lai et al., 2020; Muliani and Geraldina, 2021).	متغير ثنائي القيمة يأخذ القيمة واحد إذا قام مراقب الحسابات بإصدار رأي معدل، وصفر لغير ذلك.	-	رقابي	نوع رأي مراقب الحسابات AuOp
(Khoufi and Khoufi, 2018; Escaloni and Mareque, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021)	بمتغير ثنائي القيمة حيث يأخذ القيمة (١) للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر ، ويأخذ القيمة صفر لغير ذلك.	-	رقابي	نهاية السنة المالية لعميل المراجعة Busy

٥/٣/٥ النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تم الاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث. وفيما يلي توضيح لهذه النماذج:

١/٥/٣-٥ نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H1):

لاختبار العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية للشركات في ظل المتغيرات الرقابية سالفة الذكر؛ تم الاعتماد على النموذج رقم (١) التالي:

$$\text{Time}_i = \beta_0 + \beta_1 \text{FD}_i + \beta_2 \text{Size}_i + \beta_3 \text{Lev}_i + \beta_4 \text{Loss}_i + \beta_5 \text{AuOp}_i + \beta_6 \text{Busy}_i + \beta_7 \text{Big4}_i + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن :

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار .

β_1 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وتقيس ما يفسره التعثر المالي من التغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. β_2 : β_7 : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الرقابية وتوقيت إصدار التقارير المالية، وتقيس ما تفسره تلك المتغيرات من التغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. ε_{it} : الخطأ العشوائي. أما باقي متغيرات النموذج فقد سبق توصيفها وقياسها بجدول رقم (٢).

٢/٥/٣-٥ نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H2):

لاختبار العلاقة بين التعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية في ظل المتغيرات الرقابية سالفة الذكر؛ تم الاعتماد على النموذج رقم (٢) التالي:

$$\text{Time}_i = \beta_0 + \beta_1 \text{Comp}_i + \beta_2 \text{Size}_i + \beta_3 \text{Lev}_i + \beta_4 \text{Loss}_i + \beta_5 \text{AuOp}_i + \beta_6 \text{Busy}_i + \beta_7 \text{Big4}_i + \varepsilon_i \quad (2)$$

حيث أن :

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار .

β_1 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين التعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وتقيس ما يفسره التعقد التشغيلي من التغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. أما باقي متغيرات النموذج فقد سبق توصيفها وقياسها بجدول رقم (٢).

٣/٥/٣-٥ نموذج اختبار الفرض الثالث للبحث (H3):

لاختبار الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية في ظل المتغيرات الرقابية سالفة الذكر؛ تم الاعتماد على النموذج رقم (٣) التالي (Bimo and Sari, 2022)

$$\text{Time}_i = \beta_0 + \beta_1 \text{FD}_i + \beta_2 \text{Comp}_i + \beta_3 \text{FD} * \text{Comp} + \beta_4 \text{Size}_i + \beta_5 \text{Lev}_i + \beta_6 \text{Loss}_i + \beta_7 \text{AuOp}_i + \beta_8 \text{Busy}_i + \beta_9 \text{Big4}_i + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن :

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار .

β_1 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وتقيس ما يفسره التعثر المالي من التغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة في ظل وجود التأثير المشترك.

β_2 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين التعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، وتقيس ما يفسره التعقد التشغيلي من التغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة في ظل وجود التأثير المشترك.

FD*Comp: الأثر المشترك الناتج من تفاعل التعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية.

β_3 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه وقوة الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركة معا علي توقيت إصدار التقارير المالية، ويقيس ما يفسره التفاعل بين المتغيرين من الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركة.

أما باقي متغيرات النموذج فقد سبق توصيفها وقياسها بجدول رقم (٢).

٦/٣/٥ أدوات وإجراءات التحليل الإحصائي:

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار رقم (٢٤)، لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، من خلال الاعتماد علي بعض الاختبارات والتحليلات الإحصائية في معالجة البيانات وتحديد السمات الأساسية لمتغيرات الدراسة، وكذلك استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث في مرحلة التحليل الأساسي، وكذلك استخدام تحليل الانحدار اللوجيستي ثنائي الاستجابة (Binary Logistic Regression) في مرحلة التحليلات الإضافية بتحليل الحساسية للمتغير التابع للبحث. وفيما يلي توضيح لإجراءات التحليل الإحصائي:

أولاً: اختبار صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي:

اتضح للباحث بعد احتساب بعض الإحصاءات الوصفية الأولية لبيانات الدراسة وجود قيم مشاهدات متطرفة لبعض متغيرات الدراسة، وقد قام الباحث بتحديد واستبعادها من المشاهدات، وبذلك بلغ حجم العينة النهائي الصالح للتحليل بعد استبعاد القيم المتطرفة (٥٠٧) مشاهدة. وتم

اختبار مدي تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، من خلال إجراء اختبار Kolmogorov-SmirnovTest للتحقق من أن البواقي المعيارية وغير المعيارية لنموذج الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، ووضحت نتائج هذا الاختبار أن مستوى المعنوية (Sig) لإحصائية هذا الاختبار أقل من ٥%، وهذا يعني أن بيانات متغيرات الدراسة لا تأخذ شكل التوزيع الطبيعي. ووفقا للبعض (Pallant, 2007; Elliott and Woodward, 2007; Altman and Bland, 1995) يمكن استخدام الأساليب المعلمية في إجراء التحليل الإحصائي وتجاهل افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات طالما أن حجم العينة كبير (أكبر من ٣٠ أو ٤٠ مشاهدة)، وأن هذا لن يسبب أي مشاكل إحصائية. لذلك تغاضي الباحث عن افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات.

ومن ناحية أخرى، تم اختبار الإزدواج الخطي Multicollinarity Diagnostic بين متغيرات الدراسة، لتحديد درجة الارتباط الخطي المتعدد بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة، من خلال احتساب إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، لكل متغير من المتغيرات المستقلة لكل فرض من فروض البحث. وكذلك التحقق من مشكلة الارتباط الذاتي Auto Correlation بين أخطاء نموذج الانحدار في الفترة t و أخطاء النموذج في الفترة $t-1$ ، وذلك من خلال استخدام إحصائية Durbin-Watson لكل فرض من فروض البحث، وقد اتضح للباحث أن معامل تضخم التباين أقل من (١٠)، وهذا يعني عدم وجود الإزدواج الخطي بين متغيرات الدراسة. كما أن إحصائية Durbin-Watson لكل فرض من فروض البحث تقع بين الحد الأقصى للإحصائية الجدولية و(٤- الحد الأقصى للإحصائية الجدولية) وتقترب من (٢)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج^(١٣). كما تم التحقق من تجانس التباين Homogeneity of Variance من خلال اختبار Leven' s Test، وقد اتضح أن القيمة الاحتمالية لجميع إحصائيات الاختبار أكبر من ٥% (0.609 ; 0.588 ; 0.588 ; 0.532) (Sig=)، وهذا يعني أن بيانات متغيرات عينة الدراسة متجانسة التباين.

ويتضح للباحث مما سبق أن بيانات متغيرات الدراسة لا تعاني من مشاكل الإزدواج الخطي أو الارتباط الذاتي ولا يوجد بها قيم متطرفة، وتتسم بتجانس تباينها. وبذلك تكون البيانات صالحة

^{١٣} سيتم عرض إحصائية معامل تضخم التباين، وكذلك إحصائية Durbin-Watson لكل فرض من فروض البحث في مرحلة اختبار فروض البحث في الجدول رقم (٥).

للتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار فروض البحث في مرحلة التحليل الأساسي وكذلك التحليلات الإضافية.

ثانياً: تحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

قبل اختبار فروض البحث، قام الباحث باحتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري، وأدنى قيمة وأعلى قيمة لفهم طبيعة وشكل البيانات والارتباط فيما بينها. ويعرض الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة. وتحليل هذه الإحصاءات اتضح للباحث ما يلي:

- أن متوسط عدد الأيام من نهاية السنة حتي تاريخ إصدار تقرير مراقب الحسابات لملاحظات العينة بلغ (72.23) يوماً، ويتراوح مداه بين (16) و (311) يوماً، وانحراف معياري مقداره (28.071) يوماً، مما يشير إلى تباين ملحوظ بين عدد الأيام من نهاية السنة حتي تاريخ إصدار تقرير مراقب الحسابات بين مشاهدات العينة. كما بلغ وسيط عدد الأيام من نهاية السنة حتي تاريخ إصدار تقرير المراجع (٦٥) يوماً، وقد بلغ عدد مشاهدات العينة التي قامت بنشر تقاريرها المالية بعد ٦٥ يوماً من نهاية السنة المالية لها ٢٥٣ مشاهدة (تأخير وعدم توقيت)، بينما عدد الشركات التي قامت بنشر تقاريرها المالية خلال فترة ٦٥ يوماً من نهاية السنة المالية لها ٢٥٤ مشاهدة (عدم تأخير و توقيت).

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Median	Mini	Maxi	Std. Deviation	Variance
Time	72.23	65.00	16	311	28.07	787.97
Size	20.52	20.44	16.41	25.04	1.60	2.56
Lev	.426	.428	.0004	1.21	.229	.052
Loss	.14	0	0	1	.349	.122
AuOp	.29	0	0	1	.452	.205
Busy	.77	1.00	0	1	.423	.179
Big4	.54	1.00	0	1	.499	.249
FD	.501	1.00	0	1	.5005	.250
Comp	1.237	1.00	0	3.00	.7539	.568
FD*Comp	.6726	.00	0	3.00	.8662	.750
Altman Z-Score (1983)	12.802	4.0434	.11	999.73	67.875	4607.03
Observation Number	507 Observation					

- أن متوسط قيم (Altman Z-Score (1983) بلغ (12.802) ويتراوح مداها بين (11. و 999.73)، وانحراف معياري قدره (67.875)، وهو ما يشير إلى وجود تباين مرتفع بين مشاهدات العينة فيما يتعلق بالوضع المالي للشركة، مما يعني توقع وجود تأثير معنوي للتعثر المالي للشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم علي توقيت إصدار التقارير المالية. وقد تم تصنيف المشاهدات إلى مشاهدات متعثرة وغير متعثرة (FD) وفقا لوسيط قيم Z للنموذج البالغ (4.0434)، ووفقا لذلك بلغ عدد مشاهدات الشركات التي تعاني من صعوبات مالية (متعثرة) (254) مشاهدة، بينما بلغ عدد مشاهدات الشركات التي لا تعاني من صعوبات مالية (غير متعثرة) (203) مشاهدة.
- أن متوسط مؤشر التعقد التشغيلي لمشاهدات العينة بلغ (1.237)، ويتراوح مداها بين (0 و 3)، وانحراف معياري قدره (0.7539)، وهو ما يشير إلى وجود تباين في مستوى التعقد التشغيلي لشركات العينة، مما يعني توقع وجود تأثير معنوي للتعقد التشغيلي للشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم علي توقيت إصدار التقارير المالية. وقد تم تصنيف المشاهدات إلى مشاهدات ذات تعقد تشغيلي مرتفع وذات تعقد تشغيلي منخفض (Comp) وفقا لوسيط قيم مؤشر التعقد المقترح والبالغ (1)، ووفقا لذلك بلغ عدد مشاهدات الشركات التي تعاني من تعقد تشغيلي مرتفع (164) مشاهدة بنسبة 32.3% من إجمالي مشاهدات العينة، بينما بلغ عدد مشاهدات الشركات التي لديها تعقد تشغيلي منخفض (343) مشاهدة وبنسبة 67.7% من إجمالي المشاهدات.
- أن متوسط الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لمشاهدات العينة بلغ (0.6726)، ويتراوح مداها بين (0 و 3)، وانحراف معياري قدره (0.8662)، وهو ما يشير إلى وجود تباين بين مشاهدات العينة للتفاعل بين المتغيرين، مما يعني توقع وجود تأثير معنوي للتفاعل المشترك بين هذين المتغيرين علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم علي توقيت إصدار التقارير المالية.
- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يتضح من تحليل متوسطات هذه المتغيرات أن متوسط حجم الشركة (20.51) وهو يقترب من الوسيط (20.44)، ويتراوح مداها بين (16.41 و 25.04)، وانحراف معياري قدره (1.60)، بينما بلغ متوسط نسبة الرفع المالي 42.64%، ويتراوح مداها بين (0.04% و 121%)، وانحراف معياري قدره (0.229)، بينما بلغ عدد المشاهدات التي حققت أرباحا سالبة 72 مشاهدة بنسبة 14.2%، وبلغ عدد المشاهدات التي حققت أرباحا موجبة 435 مشاهدة بنسبة 85.8% من إجمالي المشاهدات.

- كما بلغ عدد المشاهدات التي حصلت علي رأي مراجع معدل ١٤٥ مشاهدة بنسبة ٢٩% من إجمالي المشاهدات ، بينما عدد المشاهدات التي حصلت علي رأي غير معدل ٣٦٢ مشاهدة بنسبة ٧١% من إجمالي المشاهدات. وفيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، اتضح ان عدد المشاهدات التي تم مراجعتها من منشآت محاسبة ومراجعة كبيرة الحجم بلغ ٢٧٣ بنسبة ٥٤% من إجمالي المشاهدات، وان عدد المشاهدات التي تم مراجعتها من منشآت محاسبة ومراجعة صغيرة الحجم بلغ ٢٣٤ بنسبة ٤٦% من إجمالي المشاهدات. وبالنسبة لمتغير نهاية السنة المالية؛ اتضح عن عدد المشاهدات التي تنتهي السنة المالية لها في ديسمبر بلغ ٣٨٩ بنسبة ٧٧% من إجمالي المشاهدات، بينما كان عدد المشاهدات التي تنتهي السنة المالية لها في اي شهر آخر غير ديسمبر بلغ ١١٨ بنسبة ٢٣% من إجمالي المشاهدات.

ثالثا: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٤) معاملات ارتباط برسون بين المتغيرات التفسيرية المستقلة والرقابية وبعضها البعض، وكذلك الارتباط بين تلك المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. ويتضح من هذا الجدول ان معاملات الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض تقل عن ٨٠% ، وهو ما يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وهو ما يعني عدم ظهور مشكلة الازدواج الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد انخفاض معامل تضخم التباين عن (١٠) في كل اختبارات الدراسة الأساسية والإضافية وتحليل الحساسية كما سيتضح فيما بعد. وبشأن الارتباط بين المتغير المستقل الاول (التعثر المالي) وتوقيت إصدار التقارير المالية؛ يتضح وجود ارتباط موجب ومعنوي بينهما، مما يشير إلى أنه كلما كانت الشركة متعثرة ماليا، كلما زاد تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم ينعكس سلبا عل توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وهذا يتفق مع ما يتوقعه الباحث بشأن هذا المتغير في الفرض الأول بوجود علاقة سلبية معنوية بين التعثر المالي وتوقيت إصدار التقارير المالية.

وبشأن المتغير المستقل الثاني وهو التعقد التشغيلي للشركة، يتضح أيضاً من هذا الجدول وجود ارتباط موجب ومعنوي بينهما، مما يشير إلى أنه كلما كانت عمليات الشركة أكثر تعقيدا، كلما زاد تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم ينعكس سلبا عل توقيت إصدار التقارير المالية للشركة، مما قد يشير إلى وجود تأثير معنوي للتعقد التشغيلي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية، وهذا يتفق مع ما يتوقعه الباحث بشأن هذا المتغير في الفرض الثاني بوجود علاقة سلبية معنوية بين التعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية.

جدول رقم (٤): معاملات ارتباط برسون بين متغيرات الدراسة

Correlations										
		time	FD	comp	Big4	Size	Lev	Loss	AuOp	busy
time		1								
FD	Pearson Correlation	.258**	1							
	Sig. (2-tailed)	.000								
comp	Pearson Correlation	.139**	.141**	1						
	Sig. (2-tailed)	.002	.001							
Big4	Pearson Correlation	.190**	.026	.259**	1					
	Sig. (2-tailed)	.000	.566	.000						
Size	Pearson Correlation	.057	.161**	.225**	.480**	1				
	Sig. (2-tailed)	.201	.000	.000	.000					
Lev	Pearson Correlation	.208**	.623**	.200**	.149**	.203**	1			
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000				
Loss	Pearson Correlation	.172**	.237**	.075	-.065	-.137**	.143**	1		
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.093	.141	.002	.001			
AuOp	Pearson Correlation	.272**	.152**	-.129**	.148**	.072	.132**	.155**	1	
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.004	.001	.103	.003	.000		
busy	Pearson Correlation	-.076	.029	.130**	-.238**	-.026	-.014	.050	-.405**	1
	Sig. (2-tailed)	.086	.513	.003	.000	.567	.753	.259	.000	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وفيما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات الرقابية وتوقيت إصدار التقارير المالية اتضح عدم وجود ارتباط معنوي بين حجم الشركة ونهاية السنة المالية لعمل المراجعة وتوقيت إصدار التقارير المالية، اما باقي المتغيرات فيوجد ارتباط معنوي بينها وبين توقيت إصدار التقارير المالية.

٢/٦/٣/٥ نتائج اختبار فروض البحث:

لاختبار فروض البحث تم إجراء اختبارات تحليل الانحدار المتعدد عند مستوى معنوية ٥% وتحويل صيغة الفروض البديلة إلى فروض عدم، بحيث يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، أو (Sig) لمعاملات الانحدار، ذات العلاقة أقل من ٥%، بينما يتم قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، أو لمعاملات الانحدار، ذات العلاقة أكبر من أو تساوي ٥% (حسن وأحمد، ٢٠٠٠). وباستخدام تحليل التباين ANOVA تم تحديد مدى قدرة النموذج معنويا على تفسير التغيرات التي تطرأ على أتعاب المراجعة باستخدام إحصائية الاختبار F، رغم إمكانية عدم معنوية

بعض معاملات الانحدار، ثم إجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معلمة الانحدار لمتغيرات البحث المستقلة والرقابية باستخدام إحصائية الاختبار T . وفيما يلي نتائج اختبار فروض البحث:

١/٢/٦/٣/٥ نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث:

لاختبار مدى وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي للتعثر المالي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ تم تشغيل نموذج الانحدار المتعدد رقم (١)، ويتضح من الجدول رقم (٥) ان التعثر المالي والمتغيرات الرقابية تفسر حوالي ١٤.٩% ($Adj R^2 = .149$) من الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار النموذج F عن مستوى المعنوية المقبول ٥%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار ($Sig = .000$)، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنوياً تفسير الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبشان مدى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتعثر المالي للشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ اتضح أن معامل انحدار متغير التعثر المالي (FD) موجب و يبلغ ($\beta_1 = .130$)، مما يعني وجود علاقة موجبة بين التعثر المالي والفترة من نهاية السنة المالية حتي إصدار تقرير مراقب الحسابات (تأخير التقرير)، ومن ثم عدم تقديم التقارير المالية للشركات في التوقيت المناسب لها. وهذا يعني أن التعثر المالي يؤثر علي توقيت إصدار التقارير المالية سلباً وبصورة معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار T لهذا المتغير تقل عن ٥% حيث بلغت ($Sig = .001$) ، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ($H1$).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه غالبية الدراسات السابقة (Nova et al., 2019; Savitri et al., 2019; Angelia and Mawardi, 2021; Khamisah et al., 2021; Escaloni and Mareque, 2021; Nugroho et al., 2021; Yaacob and Mohamed, 2021; Indrastuti, 2022; Rizki and Sulhani, 2023) والتي دعمت فرضية التشويش ونظرية الإشارة، حيث ان مديري الشركات التي تعاني من الصعوبات المالية يحاولون تحسين معلومات القوائم المالية بالتعتميم علي الأداء المالي الضعيف (التعثر المالي)، وذلك

من خلال استراتيجية التأخير في إعداد ونشر تقاريرها المالية لإخفاء الأخبار غير الجيدة، وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً من جانب إدارة الشركة لاختيار السياسات المحاسبية الملائمة لذلك.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لفروض البحث (التحليل الاساسي)

Variables	Model (1) H1				Model (2) H2				Model (3) H3			
	β	t	Sig	VIF	β	t	Sig	VIF	β	t	Sig	VIF
Constant	4.32	21.0	.000		4.23	20.6	.000		4.42	21.4	.000	
FD	.130	3.45	.001	1.74					-.013	-.214	.831	4.86
Comp					.050	2.40	.017	1.19	-.009	-.323	.747	2.36
FD*Comp									.109	2.82	.005	5.62
Size	-.018	-1.66	.097	1.39	-.016	-1.47	.141	1.39	-.021	-2.04	.041	1.41
Lev	.056	.690	.491	1.68	.197	2.98	.003	1.11	.053	.658	.511	1.72
Loss	.087	2.01	.045	1.13	.103	2.39	.017	1.10	.075	1.75	.080	1.14
AnOp	.170	4.77	.000	1.27	.194	5.37	.000	1.29	.199	5.52	.000	1.34
Busy	.041	1.08	.278	1.28	.036	.938	.349	1.30	.034	.901	.368	1.30
Big4	.141	4.16	.000	1.41	.109	3.13	.002	1.46	.123	3.58	.000	1.49
D-Watson	2.083				2.035				2.058			
Adj R ²	.149				.139				.168			
F	13.680				12.656				12.379			
Sig	.000				.000				.000			

هذا بالإضافة إلى اتفاق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة لحماية حقوق أصحاب المصالح من خلال الرقابة من قبل طرف ثالث خارجي مستقل، حيث انه عندما تواجه شركة عميل المراجعة صعوبات مالية، يقوم مراقب الحسابات بتقدير مخاطر مراجعة مرتفعة، وخاصة مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف نظرا لوجود انظمة رقابة داخلية ضعيفة، مما يجعل مراقب الحسابات بزيادة جهود المراجعة من خلال تجميع المزيد من أدلة المراجعة الدقيقة، وتوسيع إجراءات المراجعة الخاصة به، مما يؤدي إلى أن تستغرق عملية المراجعة وقتاً أطول. هذا فضلا عن ان الشركات ذات الوضع المالي الضعيف ستعاني من مشاكل في قدرتها علي الاستمرار، ويكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن تقييم استمرارية الشركة محل المراجعة، ومناقشة عملائهم في الخطط

الموضوعة من قبل الإدارة لمواجهة الصعوبات المالية للشركة وتقييم مدي فعالية تلك الخطط. الأمر الذي يؤدي إلى طول فترة عملية المراجعة وتأخير تقريره، مما يعكس علي سلبا علي التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية.

وبرغم ذلك اختلفت هذه النتيجة مع (Dewi et al., 2019; Muliani and Geraldina, 2021; Karina et al., 2022; Putra and Olimsar, 2022; Oktavia et al., 2022; Yastari and Nelvirita, 2023) والتي استندت إلى نظرية الامتثال للوائح والقوانين المعمول بها وتطبيق قواعد حوكمة شركات قوية، وكذلك بذل المراجع للعناية المهنية الواجبة للقيام بمسئولته القانونية والمهنية تجاه أصحاب المصالح بالشركة بغض النظر عن الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يترتب عليه تأثير إيجابي او عدم تأثير للتعثر المالي علي توقيت إصدار التقارير المالية.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية؛ فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغيرات: نتيجة نشاط شركة ، ونوع رأي مراقب الحسابات المعدل، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم وجود تأثير سلبي معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في ظل التعثر المالي للشركة، حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أقل من ٥%. كما لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات حجم الشركة، والرفع المالي، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أكبر من ٥% ، وبالتالي تتفق غالبية نتائج اختبارات المتغيرات الرقابية مع ماتوقعه الباحث وكذلك بعض الدراسات السابقة.

٢/٢/٦/٣/٦ نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث:

لاختبار مدي وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي للتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ تم تشغيل نموذج الانحدار المتعدد رقم (٢)، ويتضح من جدول رقم (٥) ان التعقد التشغيلي لعمليات الشركة والمتغيرات الرقابية تفسر حوالي ١٣.٩% ($Adj R^2 = 0.139$) من الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يتضح ايضا انخفاض القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار النموذج F عن مستوى المعنوية المقبول ٥%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Sig = 0.000)، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا

تفسير الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبشان مدي وجود تأثير سلبي ومعنوي للتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ اتضح أن معامل انحدار متغير التعقد التشغيلي (Comp) موجب و يبلغ ($\beta_1=0.050$)، وبقيمة احتمالية لإحصائية اختبار T نقل عن ٥% حيث بلغت ($Sig = .017$) ، مما يعني وجود علاقة موجبة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة والفترة من نهاية السنة المالية حتي إصدار تقرير مراقب الحسابات (تأخير تقريره)، ومن ثم عدم تقديم التقارير المالية للشركات في التوقيت المناسب لها. وهذا يعني أن التعقد التشغيلي لعمليات الشركة يؤثر علي توقيت إصدار التقارير المالية سلباً وبصورة معنوية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل(H2).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه غالبية الدراسات السابقة (Rusmin and Evans, 2017; Armand et al., 2020; Bimo and Sari, 2022; Escaloni and Mareque, 2021; Muliani and Geraldina, 2021; Muna and Lisiantara, 2021; Alqanny and Mukhlisin, 2022)، وكذلك الدراسات التي تمت بالبيئة المصرية (صالح، ٢٠١٩؛ السواح ٢٠٢٠؛ Badawy and Zaki, 2023) ، ويعتقد الباحث، اتفقا مع هذه الدراسات، ان هذه النتيجة ترجع إلى ان الشركات التي لديها قطاعات تشغيلية متعددة او أكثر من شركة تابعة ولديها مستويات عالية من المخزون والحسابات المدينة تتسم بارتفاع مخاطر المراجعة بها، نظراً لتعدد معايير تجميع الاعمل وامكانية حدوث الاحتيال أو الغش في جرد المخزون وتقييم الحسابات المدينة، لذلك سيحتاج مراقبي حساباتها إلى وقتاً أطول لمراجعة القوائم المالية لكل وحدة أعمال او قطاع في الشركة والتحقق من إجراءات تجميع القوائم المالية والتأكد من ان القوائم المالية للشركة كوحدة اقتصادية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة المركز المالي للشركة لجميع وحدات الأعمال، مما يؤدي إلى قضاء مراقب الحسابات وقتاً أطول في اتمام مهمة المراجعة الخاصة بهذه الحسابات، ومن ثم التأثير علي زمن المراجعة الكلي وبالتالي التأخير في تقديم تقريره، ومن ثم التأثير السلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات.

ومن ناحية أخرى، اختلفت هذه النتيجة مع (Hassan, 2016; Khoufi and Khoufi, 2018; Muliani and Geraldina, 2021; Karina et al., 2022; Oktavia et al.,

(Yaacob and Mohamed, 2021; 2022 ، والتي أيدت نظرية الوكالة، حيث ان الإدارة العليا بالشركات ذات الحجم الكبير والقطاعات المتعددة تعتمد علي تصميم وتشغيل انظمة رقابة ومراجعة داخلية فعالة من أجل تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين الإدارة العليا والمديرين بالمستويات الادارية الأدنى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدد أقل من اختبارات المراجعة من قبل المراجع الخارجي وبالتالي تقصير فترة تأخير تقرير المراجع ومن ثم التأثير الإيجابي علي توقيت إصدار التقارير المالية، هذا فضلا عن انه لكي يتجنب مراجع الحسابات التأخير في إصدار تقريره للشركات ذات المخاطر المتلازمة المرتفعة، سيحاول منع ذلك من خلال بذل جهد في شكل آخر مثل زيادة عدد موظفي فريق المراجعة المساعدين، مما يترتب عليه إصدار تقريرة في التوقيت المناسب بغض النظر عن مدى اتساع إجراءات المراجعة التي يقوم بها، هذا بالإضافة إلى التطبيق الفعال لليات حوكمة الشركات القوية خاصة في الدول ذات الأسواق المالية المتقدمة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية؛ فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمتغيرات: الرفع المالي، ونتيجة نشاط شركة عميل المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات المعدل، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبي المعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في ظل التعقد التشغيلي لعمليات الشركة، حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أقل من ٥%. كما لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات حجم شركة عميل المراجعة، ونهاية السنة المالية للعميل، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أكبر من ٥% ، وبالتالي تتفق بعض نتائج اختبارات المتغيرات الرقابية مع ماتوقعه الباحث وكذلك بعض الدراسات السابقة.

١/٢/٦/٣/٥ نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث:

لاختبار مدي وجود تأثير مشترك سلبي ومعنوي للتعرش المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ تم تشغيل نموذج الانحدار المتعدد رقم (٣)، ويتضح من جدول رقم (٥) ان التفاعل بين التعرش المالي للشركة والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة والمتغيرات الرقابية تفسر حوالي ١٦.٨% ($Adj R^2 = 16.8\%$) من الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار النموذج F عن مستوى المعنوية

المقبول ٥%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار ($Sig=0.000$)، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويًا تفسير الاختلافات في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وهو ما يعني أيضًا أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد زادت.

وبشأن مدي وجود تأثير مشترك سلبي ومعنوي للتعثر المالي والتعدد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؛ اتضح أن معامل انحدار الأثر المشترك للتعثر المالي والتعدد التشغيلي ($FD*Comp$) موجب و يبلغ ($\beta_3=0.109$)، وقيمة احتمالية لإحصائية اختبار T تقل عن ٥% حيث بلغت ($Sig=0.005$)، مما يعني وجود مما يعني وجود علاقة موجبة بين تفاعل التعثر المالي والتعدد التشغيلي للشركة معًا، والفترة من نهاية السنة المالية حتي إصدار تقرير مراقب الحسابات (تأخير تقريره)، ومن ثم عدم تقديم التقارير المالية للشركات في التوقيت المناسب لها. وهذا يعني أن الشركات التي لديها صعوبات مالية مصاحبة للتعدد التشغيلي لعملياتها ستتأخر في إصدار تقاريرها المالية في التوقيت المناسب، أي ان وجود التعثر المالي والتعدد التشغيلي معا يؤثر سلباً وبصورة معنوية علي توقيت إصدار التقارير المالية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ($H3$). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Bimo and Sari (2022).

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية؛ فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمتغيرات: حجم شركة عميل المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات المعدل، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبي المعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات في ظل وجود تعثر مالي لدي الشركة وتعدد تشغيلي لعملياتها، حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أقل من ٥%. كما لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات الرفع المالي، ونتيجة نشاط شركة عميل المراجعة، ونهاية السنة المالية للعميل، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لهذه المتغيرات أكبر من ٥%، وبالتالي تتفق بعض نتائج اختبارات المتغيرات الرقابية مع ما توقعه الباحث وكذلك بعض الدراسات السابقة.

٧/٣/٥ التحليلات الإضافية:

للتأكد من قوة ومثانة النتائج التي توصل إليها الباحث، تم إعداد بعض التحليلات الإضافية لإثراء نتائج البحث، من خلال استخدام مقاييس بديلة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة (تحليل حساسية)، واختبار بعض المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة، وكذلك اختبار

أثر نوع القطاع الصناعي علي توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير مستقل جديد توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير له علي التوقيت، او استخدامه كمتغير رقابي إضافي للمتغيرات الرقابية محل الدراسة، وكذلك تغيير عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

اولاً: استخدام مقياس بديل لتوقيت إصدار التقارير المالية:

قام الباحث بقياس توقيت إصدار التقارير المالية باستخدام متغير ثنائي القيمة يأخذ القيمة (١) إذا قامت الشركة بنشر قوائمها المالية خلال فترة تزيد عن وسيط عدد الأيام من نهاية السنة المالية حتي تاريخ تقرير مراقب الحسابات، و(صفر) لغير ذلك. وقد اعتمد الباحث علي الوسيط لقياس هذا المتغير نظراً لضرورة امتثال الشركة لنشر قوائمها المالية خلال ٩٠ يوماً من نهاية السنة المالية، وبالتالي يعد هذا المقياس غير ملائم كمقياس للمقارنة بين شركات العينة. لذلك قام الباحث بالتمييز بين توقيت إصدار الشركات لقوائمها المالية وفقاً لوسيط عدد الأيام افضل من الفترة القانونية للنشر^(١٤). ولذلك تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي القيمة قياساً علي (Mardyana, 2014; Dewi et al., 2019; Savitri et al., 2019; Kogei and Jagongo, 2021; Oktavia et al., 2022). ووفقاً لهذه المقياس؛ أوضحت نتائج جدول رقم (٦) ان التعثر المالي للشركات يؤثر إيجابياً ومعنوياً علي توقيت إصدار التقارير المالية، أي أن التعثر المالي للشركات يؤدي إلى تقليل تأخير تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي يتحسن توقيت إصدار التقارير المالية للشركات (النشر مبكراً مقارنة بغيرها من الشركات)، بينما لا يؤثر التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وبرغم ذلك كان لكلا المتغيران تأثير مشترك سلبي معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وهذه النتائج تتفق مع ما توصل إليه الباحث من نتائج اختبار الأثر المشترك لكلا المتغيران، بينما اختلفت مع نتائج اختبار الفرض الأول والثاني.

^{١٤} كما قام الباحث ايضا بقياس توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير ثنائي يأخذ القيمة (٠) إذا اصدرت الشركة قوائمها المالية خلال المدة القانونية (٩٠ يوماً)، ويأخذ القيمة (١) إذا نشرت قوائمها المالية بعد المدة القانونية للنشر (عدم وقتية). الا انه لم يكن للتعثر المالي تأثير معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية، وقد يرجع ذلك الي امتثال غالبية شركات العينة الي قانون الشركات وقواعد القيد والشطب للهيئة العامة للرقابة المالية. اما التعقد التشغيلي فكان له تأثير سلبي ومعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وبرغم ذلك كان لكلا المتغيران تأثير مشترك سلبي معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة.

جدول رقم (6) نتائج اختبار فروض البحث بقياس توقيت إصدار التقارير المالية وفقاً لوسيط عدد الإيام باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي

	H1			H2			H3		
	β	Wald	Sig	β	Wald	Sig	β	Wald	Sig
Constant	5.34	11.17	.001	.120	.004	.951	5.311	10.450	.001
FD	-.715	7.95	.005				-.076	.030	.862
Comp				.293	.001	.972	.436	4.536	.033
FD*Comp							.501	3.238	.072
Size	-.176	5.961	.015	-.052	.307	.580	-.228	9.207	.002
Lev	.228	.168	.682	.882	2.584	.108	-.029	.003	.959
Loss	-.581	3.691	.055	-.548	2.856	.091	-.447	2.076	.150
AuOp	-.913	14.439	.000	-1.247	19.414	.000	-1.233	22.539	.000
Busy	.504	3.737	.053	.011	.001	.972	.645	5.871	.015
Big4	-.906	15.064	.000	-.467	2.402	.121	-.673	7.710	.005
Cox & Snell R ²	.148			.082			.191		
Chi-square	81.462		.000	43.410		.000	107.322		.000

ثانياً: استخدام مقياس بديل للتعثر المالي للشركة :

اعتمد الباحث علي نموذج (Altman (1983) في مرحلة التحليل الأساسي، لذلك سيغير الباحث من هذا المقياس، ويعتمد علي نموذج (Altman(2005) الملائم للأسواق الناشئة كمقياس بديل للتعثر المالي للشركة، وقد قام الباحث بتصنيف الشركات إلى شركات متعثرة وغير متعثرة وفقاً لوسيط قيم Z للأسواق الناشئة (٧.٢٩٣)، حيث إذا زادت قيم Z عن وسيط قيم Z للعينة فان المشاهدة تأخذ القيمة صفر (غير متعثرة)، بينما إذا كانت قيم Z تقل عن او تساوي وسيط قيم Z للعينة فان المشاهدة تأخذ القيمة واحد (متعثرة). ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل النتائج بهذا المقياس للفرضين الأول والثالث^(١٥). وقد خلص الباحث إلى اتفاق نتائج هذا المقياس تماماً مع نتائج التحليل الأساسي باستخدام نموذج التمان التقليدي، حيث كان للتعثر المالي تأثير سلبي معنوي

^{١٥} لم يتم الباحث بعرض النتائج الخاصة بالجزء الثابت في معادلة الانحدار والمتغيرات الرقابية في ظل هذا المقياس البديل من اجل التركيز على النتائج الخاصة بالمتغيرات الأساسية محل الدراسة. كما قام الباحث بقياس اثر التعهد التشغيلي للشركة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركة مقاساً بعدد الشركات التابعة أو عدد القطاعات التشغيلية، اونسبة المخزون وحسابات العملاء الي اجمالي أصول الشركة، وقد اختبر تأثير كل مقياس علي حدى علي العلاقة محل الدراسة، ولم يكن هناك تأثير للتعهد التشغيلي للشركة بمقاييسه الفردية علي توقيت إصدار التقارير المالية، لذلك لم يتم عرض نتائج هذا التحليل، وخلص الباحث الي ان إعداد مؤشر للتعهد التشغيلي لعمليات الشركة يعتبر مقياساً ملائماً لاختبار الفروض مقارنة بالمقاييس الفردية له.

علي توقيت إصدار التقارير المالية، وتأثير مشترك مع التعتد سلبي ومعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات.

جدول رقم (٧) نتائج اختبار الأثر المباشر والمشارك للتعثر المالي والتعتد التشغيلي علي توقيت إصدار التقارير المالية

	H1		H3	
	β	Sig	β	Sig
FD_ZEM	.107	.005	-.025	.693
Comp			-.002	.933
FD_ZEM*Comp			.099	.011
Adj R ²	.143			.160
F	13.035	.000	11.71	.000

رباعا: التحليل الإضافي :

لمزيد من التحقق من دقة النتائج، قام الباحث باختبار بعض المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة Moderators للعلاقة محل الدراسة، وكذلك اختبار أثر نوع القطاع الصناعي علي توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير مستقل جديد توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير له علي التوقيت او استخدامه كمتغير رقابي إضافي للمتغيرات الرقابية محل الدراسة، وكذلك تغيير عينة الدراسة باستبعاد سنة ٢٠٢٠ باعتبارها السنة الأولى لجائحة كورونا Covid-19 من التحليل، وذلك كما يلي:

(١) استخدام نهاية السنة المالية لعميل المراجعة كمتغير معدل للعلاقة بدلا من رقابي:

اوضحت نتائج التحليل الأساسي لفروض البحث الثلاثة ان متغير نهاية السنة المالية لشركة عميل المراجعة ، كمتغير رقابي، لم يكن له تأثير معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية. لذلك اختبر الباحث تأثير هذا المتغير كمتغير معدل Moderator للعلاقة محل الدراسة. ووفقا للجدول رقم (٨)، تشير النتائج إلى انه لم يكن لنهاية السنة المالية تأثير معدل للعلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، بينما يؤثر متغير نهاية السنة المالية سلبا ومعنويا علي العلاقة بين التعتد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، اي ان الشركات التي تتسم عملياتها بالتعتد وتنتهي السنة المالية لها في نهاية ديسمبر سيزيد تأخير تقرير مراقب الحسابات لها، وبالتالي تتأخر في إصدار تقاريرها المالية في التوقيت المناسب (تأثير سلبي)، مقارنة بالشركات ذات التعتد التشغيلي المنخفض وتنتهي السنة المالية لها في تاريخ آخر، وذلك بمقدار ($\beta = .130$) وبصورة معنوية ($\text{Sig} = .028$) . كما يؤثر متغير نهاية السنة المالية للعميل سلبا ومعنويا علي العلاقة بين الأثر المشترك للتعثر المالي والتعتد التشغيلي للشركة معا وتوقيت إصدار التقارير

المالية، اي ان الشركات التي تنسم عملياتها بالتعقد ولديها صعوبات مالية وتنتهي السنة المالية لها في نهاية ديسمبر سيزيد تأخير تقرير مراقب الحسابات لها، وبالتالي تتأخر في إصدار تقاريرها المالية في التوقيت المناسب (تأثير سلبي)، وذلك مقارنة بالشركات المستقرة ماليا وذات التعقد التشغيلي المنخفض وتنتهي السنة المالية لها في تاريخ آخر، وذلك بمقدار ($\beta = 0.070$) وبصورة معنوية ($\text{Sig} = 0.027$).

جدول رقم (٨) أثر نهاية السنة المالية لعميل المراجعة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة

variables	H1		H2		H3	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig
constant	4.296	.000	4.212	.000	4.441	.000
Size	-.017	.107	-.018	.083	-.022	.035
Lev	.054	.502	.207	.002	.051	.527
Loss	.087	.046	.103	.017	.078	.070
AuOp	.168	.000	.193	.000	.196	.000
Busy	.060	.231	-.107	.158	-.004	.918
Big4	.143	.000	.105	.003	.120	.001
FD	.160	.014			.053	.295
FD*Busy	-.040	.564				
Comp			-.063	.256	.016	.523
Comp*Busy			.130	.028		
FD*Comp*busy					.070	.027
F	11.995	.000	11.118	.000	11.971	.000
Adj R ²	.148		.153		.163	

(٢) استخدام حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير معدل للعلاقة بدلا من رقابي:

اوضحت نتائج التحليل الأساسي لفروض البحث الثلاثة ان متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كمتغير رقابي، له تأثير إيجابي (سلبي) معنوي علي تأخير تقرير مراقب الحسابات (توقيت إصدار التقارير المالية) ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hassan 2016) ، الا ان غالبية الدراسات توصلت إلى نتائج مختلفة. لذلك اختبر الباحث تأثير هذا المتغير كمتغير معدل Moderator للعلاقة محل الدراسة. ووفقا للجدول رقم (٩) ، تشير النتائج إلى انه لم يكن لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة تأثير معدل للعلاقة بين التعثر المالي للشركة ($\text{Sig} = 0.299$)، والأثر المشترك للمتغيرين معا ($\text{Sig} = 0.131$) وتوقيت إصدار التقارير المالية، بينما يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة سلبا ومعنويا علي العلاقة بين التعقد التشغيلي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، اي ان الشركات التي تنسم عملياتها بالتعقد وترجع قوائمها المالية منشأة محاسبة ومراجعة كبيرة (تتنسب إلى Big4) سيزيد تأخير تقرير مراقب الحسابات لها، وبالتالي تتأخر في إصدار تقاريرها المالية في التوقيت المناسب (تأثير سلبي)، مقارنة بالشركات ذات التعقد التشغيلي المنخفض

وتراجع قوائمها المالية منشأة محاسبة ومراجعة صغيرة (تتنسب إلى Non-Big4) ، وذلك بمقدار $(\beta=.098)$ وبصورة معنوية $(Sig=.028)$.

جدول رقم (٩) نتائج اختبار أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة

variables	H1		H2		H3	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig
constant	4.320	.000	4.278	.000	4.359	.000
Size	-.017	.104	.168	.168	-.020	.064
Lev	.056	.488	.003	.003	.042	.608
Loss	.087	.046	.010	.010	.077	.075
AuOp	.170	.000	.000	.000	.190	.000
Busy	.040	.297	.508	.508	.027	.480
Big4	.135	.004	-.013	.840	.094	.019
FD	.123	.332			.092	.036
FD* Big4	.011	.299				
Comp			-.007	.832	.033	.141
Comp* Big4			.098	.019		
FD*Comp* Big4					.043	.131
F	11.951	.000	11.874	.000	11.616	.000
Adj R ²	.148		.147		.159	

(٣) اختبار أثر نوع القطاع الصناعي (كمتغير جديد مستقل و رقابي) علي توقيت إصدار التقارير المالية:

أشارت بعض الدراسات (Rusmin and Evans, 2017; Muna and Lisiantara, 2021; Yaacob and Mohamed, 2021) إلى وجود تأثير لنوع القطاع الصناعي التي تعمل فيه الشركات علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، وبالتالي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. لذلك اختبر الباحث أثر نوع القطاع الصناعي (كمتغير جديد مستقل ورقابي إضافي) علي توقيت إصدار التقارير المالية. وقد قام الباحث بتقسيم شركات العينة إلى ٤ قطاعات رئيسية هي: القطاع الصناعي، و قطاع الموارد الأساسية، و قطاع الخدمات، و قطاع العقارات^(١٦)، وتم قياس هذا المتغير

^{١٦} لاغراض التحليل الاحصائي تم دمج الشركات ذات العمليات المتشابهة في قطاع واحد معا، حيث يضم القطاع الصناعي الشركات العاملة في قطاعات المنسوجات والسلع المعمرة، والاذنية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، الورق ومواد التعبئة والتغليف، وشركات تصنيع الادوية(١٩٨ مشاهدة). بينما يضم قطاع الموارد الأساسية الشركات العاملة في قطاع الموارد الأساسية والكيماويات والخدمات المساندة والطاقة (٥٩ مشاهدة). بينما يضم قطاع الخدمات الشركات العاملة في قطاعات الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والترفيه، والتجارة والتوزيع، والنقل والشحن، والخدمات التعليمية ومستشفيات

كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) للشركات المنتمية للقطاع المعين وصفر لغير ذلك قياسا علي (شيتوي، ٢٠١٥). واتخذ الباحث القطاع الصناعي كقطاع مرجعي لكبر حجم مشاهداته مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويوضح الجدول رقم (١٠) أثر نوع القطاع الصناعي كمتغير مستقل آخر على توقيت إصدار التقارير المالية. وقد تبين أن قطاع العقارات يؤثر إيجابا ومعنويا علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم يؤثر سلبا ومعنويا علي توقيت إصدار التقارير المالية ($\beta=0.110$; $\text{Sig}=0.007$) مقارنة بالقطاع الصناعي، وأن قطاعي الموارد الأساسية والخدمات ليس لهم تأثير معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية مقارنة بالقطاع الصناعي.

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار أثر نوع القطاع الصناعي علي العلاقة محل الدراسة

نوع القطاع الصناعي كمتغير مستقل جديد يؤثر علي التوقيت			نوع القطاع الصناعي كمتغير رقابي إضافي للعلاقة محل الدراسة						
variables	β	Sig	variables	H1		H2		H3	
				β	Sig	β	Sig	β	Sig
constant	4.178	.000	constant	4.273	.000	4.197	.000	4.374	.000
Size	-.013	.228	Size	-.017	.111	-.015	.155	-.021	.050
Lev	.206	.002	Lev	.054	.505	.183	.006	.053	.508
Loss	.068	.150	Loss	.049	.293	.058	.216	.039	.407
AuOp	.175	.000	AuOp	.167	.000	.187	.000	.196	.000
Busy	.045	.242	Busy	.039	.309	.036	.352	.033	.388
Big4	.137	.000	Big4	.149	.000	.119	.001	.132	.000
sec_Basic	.030	.535	sec_Basic	.029	.548	.020	.688	.025	.608
sec_ser	.052	.174	sec_ser	.054	.153	.045	.239	.054	.154
sec_real	.110	.007	sec_real	.096	.017	.104	.010	.095	.018
			FD	.121	.001			-.026	.671
			Comp			.046	.026	-.015	.610
			FD*Comp					.113	.004
F	10.056	.000	F	10.251	.000	9.623	.000	9.852	.000
Adj R ²	.139		Adj R ²	.155		.146		.174	

كما يوضح الجدول أيضا أثر نوع القطاع الصناعي كمتغير رقابي جديد، حيث أظهرت النتائج أن قطاع العقارات أيضا يؤثر إيجابا ومعنويا علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم يؤثر سلبا ومعنويا علي توقيت إصدار التقارير المالية، وذلك بالنسبة لفروض الدراسة جميعا ($\text{Sig}=0.017$; 0.010 ; 0.018) مقارنة بالقطاع الصناعي، وأن قطاعي الموارد الأساسية والخدمات ليس لهما تأثير معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية مقارنة بالقطاع الصناعي، وذلك في ظل

وجود تأثير سلبي ومعنوي للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة وأثرهما المشترك علي توقيت إصدار التقارير المالية. وهذا يتفق مع نتائج اختبار الفروض في مرحلة التحليل الأساسي. (٤) اختبار نتائج البحث بعد استبعاد تأثير جائحة كورونا علي الوضع المالي للشركات من التحليل:

توصلت الدراسات الي (Muliani and Geraldina, 2021; Uyob et al., 2022; Harymawan and Putri, 2023; Idawati et al., 2023; Musah et al., 2023; Bajary et al., 2023) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لجائحة كورونا علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، مما يعني ان لهذه الجائحة تأثير سلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية، لذلك قام الباحث باستبعاد مشاهدات سنة ٢٠٢٠ من التحليل الإحصائي، وذلك بسحب عينة فرعية عن السنوات من ٢٠١٦-٢٠١٩، وذلك لاستبعاد تأثير هذه الجائحة علي العلاقة محل الدراسة، وبلغ حجم العينة الفرعية ٤٠٧ مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار فروض البحث الثلاثة، حيث يشير الجدول إلى وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة، وكذلك أثر مشترك سلبي ومعنوي لكلا المتغيرين علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. وهو ما يتفق تماما مع نتائج اختبار الفروض في مرحلة التحليل الأساسي، مما يشير إلى متانة وقوة النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى التحقق من ان المرحلة المبكرة لجائحة كورونا لم يكن لها تأثير علي توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية^(١٧).

^{١٧} قام الباحث باختبار فروض البحث مستخدما مقاييس مرحلة التحليل الأساسي لسنة ٢٠٢٠ فقط لاختبار التأثير المبكر لجائحة كورونا باعتبارها من الاحداث الجوهرية التي قد تؤثر علي تقدير المراجع لمخاطر المراجعة ومن ثم جهود عملية المراجعة وتوقيت إصدار تقريره، والتي بلغ عدد مشاهداتها ١٠٠ مشاهدة، ولم يتم عرض نتائجها، وقد اوضحت النتائج عدم وجود تأثير مباشر معنوي للتعثر المالي للشركة، وكذلك التعقد التشغيلي لعمليات الشركة، برغم ذلك يوجد أثر مشترك إيجابي معنوي علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، أي انه يوجد تأثير مشترك سلبي ومعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة في سنة ٢٠٢٠.

جدول رقم (١١) نتائج اختبار فروض البحث بعد استبعاد مشاهدات سنة ٢٠٢٠

variables	H1		H2		H3	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Constant	4.386	.000	4.262	.000	4.457	.000
FD	.153	.001			.025	.727
Comp			.060	.014	.005	.877
FD*Comp					.097	.031
Size	-.023	.072	-.019	.135	-.025	.042
Lev	.051	.598	.216	.006	.036	.706
Loss	.092	.092	.116	.032	.085	.115
Big4	.150	.000	.103	.013	.125	.003
AuOp	.157	.000	.189	.000	.186	.000
Busy	.072	.114	.063	.177	.060	.189
F	10.386	.000	9.416	.000	9.401	.000
Adj R ²	.139		.127		.157	
Conversation No	407					

٤/٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية للشركات، وكذلك العلاقة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية للشركات، بالإضافة إلي اختبار الأثر المشترك لكلا المتغيران علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات، وذلك علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠. وخلصت الدراسة في التحليل الأساسي إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للتعثر المالي للشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وكذلك وجود تأثير إيجابي معنوي للتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. هذا بالإضافة إلى وجود تأثير مشترك إيجابي معنوي لكل من التعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم التأثير السلبي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وبالتالي تم قبول جميع فروض البحث.

ولمزيد من الدقة في النتائج؛ استخدم الباحث الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة لقياس توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير وهمي معتمدا علي وسيط العينة لعدد الأيام بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار التقارير المالية كنقطة فاصلة لتصنيف الشركات المتأخرة وغير المتأخرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التعثر المالي للشركات يؤثر إيجابيا ومعنويًا علي توقيت إصدار التقارير المالية، بينما لا يؤثر التعقد التشغيلي لعمليات الشركة علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. ويرغم ذلك كان لكلا المتغيران تأثير مشترك سلبي معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركة. وهذه النتائج تتفق مع ما توصل إليه الباحث من نتائج اختبار الأثر المشترك لكلا

المتغيران، بينما اختلفت مع نتائج اختبار الفرض الأول والثاني. ومن ناحية أخرى، استخدم الباحث نموذج (Altman 2005) الملائم للأسواق الناشئة كمقياس بديل للتعثر المالي للشركة بدلا من (Altman 1983)، وقد خلص الباحث إلى اتفاق نتائج هذا المقياس مع نتائج التحليل الأساسي باستخدام نموذج التمان التقليدي، حيث كان للتعثر المالي تأثير سلبي معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية، وتأثير مشترك مع التعقد سلبي ومعنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. كما تم التحقق من أن المرحلة المبكرة لجائحة كورونا Covid-19 لم يكن لها تأثير علي توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وهو ما يتفق تماما مع نتائج اختبار الفروض في مرحلة التحليل الأساسي، مما يشير إلى متانة وقوة النتائج التي تم التوصل إليها.

هذا بالإضافة إلى القيام ببعض التحليلات الإضافية؛ من خلال دراسة تأثير نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيران معدلان Moderator للعلاقة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معدل لكل من نهاية السنة المالية للعميل وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية. بينما يوجد تأثير سلبي معنوي معدل لكل من نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي العلاقة بين التعقد التشغيلي لعمليات الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية. كما يوجد تأثير سلبي معنوي معدل لمتغير نهاية السنة المالية للعميل علي العلاقة بين الأثر المشترك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية، ولم يكن لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة تأثير معنوي علي هذه العلاقة.

ومن ناحية أخرى؛ اتضح أن قطاع العقارات هو القطاع الأكثر تأثرا علي توقيت إصدار التقارير المالية، حيث يؤثر إيجابا ومعنويا علي تأخير تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم يؤثر سلبا ومعنويا علي توقيت إصدار التقارير المالية مقارنة بالقطاع الصناعي، وأن قطاعي الموارد الأساسية والخدمات ليس لهما تأثير معنوي علي توقيت إصدار التقارير المالية مقارنة بالقطاع الصناعي. وذلك في ظل وجود تأثير سلبي ومعنوي للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة وأثرهما المشترك علي توقيت إصدار التقارير المالية. وهذا يتفق مع نتائج اختبار الفروض في مرحلة التحليل الأساسي، مما يشير أيضا إلى متانة وقوة النتائج التي تم التوصل إليها.

وفي ضوء نتائج الدراسة وحدودها؛ يوصي الباحث بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بالمتابعة الفعالة لتقديم إدارات الشركات تقاريرها المالية في التوقيت المناسب، والمحدد وفقا للوائح والقوانين وقواعد قيد وشطب الأسهم، بالإضافة الى وضع آليات فعالة لتحفيز الشركات علي الالتزام بتلك القواعد بغض النظر عن الوضع المالي لها، وكذلك معاقبة الشركات

التي تتأخر عن المواعيد المحددة بدون تقديم مبررات منطقية لهذا التأخير. كما ينبغي أن يتوافر لدى الهيئة العامة للرقابة المالية قاعدة بيانات يتم تحديثها سنوياً، تتضمن تصنيفاً للشركات المقيدة إلى شركات متعثرة مالياً وشركات غير متعثرة مالياً، وهو ما يمكن مراقب الحسابات من القيام بمسؤوليته القانونية وبذل العناية المهنية الواجبة عند تقديره لمخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وإصدار تقريره. وكذلك ضرورة تدريب مراقبي الحسابات بمنشآت المحاسبة والمراجعة في مصر علي استخدام أدوات دعم القرار الخاصة باستخدام نماذج التنبؤ بالشركات المتعثرة مالياً، باعتبارها توفر إنذاراً مبكراً لعدم قدرة الشركة علي الاستمرار، ومن ثم التأثير علي حوافز التقرير لدى المديرين. هذا بالإضافة إلى ضرورة قيام الشركات ذات العمليات التشغيلية الأكثر تعقيداً بتصميم وتشغيل نظم رقابة داخلية فعالة وصارمة، بالإضافة إلى الاستعانة بمراجعين داخليين ذوي خبرة ومراقبي حسابات متخصصين صناعياً نظراً لتأثير نوع القطاع الصناعي علي توقيت إصدار التقارير المالية. كما ينبغي علي إدارة الشركة ومراقبي الحسابات استخدام تكنولوجيا المعلومات في القيام بعملية إعداد ومراجعة الفوائم المالية، من أجل تخفيض الوقت اللازم لإصدار التقارير المالية للشركة.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات؛ يقترح الباحث عدداً من القضايا المختلفة التي يمكن أن تكون مجالات لبحوث مستقبلية في بيئة الممارسة المهنية في مصر، ومنها: البحث في المحددات الأخرى لتوقيت إصدار التقارير المالية للشركات (مثل مراحل دورة حياة الشركة، خصائص لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية والثقة الإدارية المفرطة للمديرين التنفيذيين وخصائصهم الديمغرافية والسلوكية). وكذلك أثر فعالية لجنة المراجعة على علاقة التعثر المالي للشركة والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية، وأثر سمعة منشأة المحاسبة والمراجعة على علاقة التعثر المالي للشركة والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية. أيضاً الأثر الوسيط Mediating لوجود الغش بالتقارير المالية على العلاقة بين التعثر المالي للشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية. دراسة الأثر المعدل للتحول الرقمي علي علاقة التعثر المالي والتعقد التشغيلي للشركة بتوقيت إصدار التقارير المالية. وكذلك أثر إدارة مخاطر الأمن السيبراني علي توقيت إصدار التقارير المالية في ظل استراتيجية الشمول المالي بالتطبيق علي قطاع البنوك.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية:

- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. ٢٠٢٠. خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة والعلاقة ما بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح (دراسة تحليلية). *مجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٤٠ (٣): ١ - ٤٠.
- السواح، تامر ابراهيم. ٢٠٢٠. أثر فترة ارتباط مراجع الحسابات بعميله وفاعلية لجنة المراجعة علي تأخير تقرير المراجعة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٩ (٣): ١٦٦-٢٥٦.
- الصيرفي، أسماء أحمد. ٢٠١٧. نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، كلية التجارة - جامعة بني سويف، ٢: ١٠١ - ١٢٨.
- الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠٢٣. قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح علي موقع: <https://www.egx.com.eg/getdoc/>.
- حسن، امتثال محمد وأحمد، محمد علي محمد، ٢٠٠٠، مبادئ الاستدلال الإحصائي، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- حمودة، محمد صابر. ٢٠١٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، ١ (٢): ٢٤٧-٣٠٩.
- خليل، هدى مجدى عبد السلام. ٢٠٢٣. أثر درجة التعقد المحاسبي لعمليات عميل المراجعة علي فعالية هيكل الرقابة الداخلية لديه. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة إسكندرية.

- زكي، نهي محمد. ٢٠١٨. أثر جودة المراجعة الخارجية علي الحد من السلوك الإنتهازي لإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- سليم، ايمن عطوة عزازي. ٢٠١٩. مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي علي توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣(١): ٣٣٣-٢٨٩.
- شتيوي، أيمن أحمد أحمد، ٢٠١٥، "دراسة ميدانية لأثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية علي ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية للمتعاملين في البورصة المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٥٢(٢): ص ١-٥٨.
- شحاتة، شحاتة السيد؛ عبد الرحمن، مروة احمد وعبد المحسن، هيام عبد العزيز. ٢٠٢٢. أثر جودة المراجعة المدركة علي العلاقة بين التعثر المالي وممارسات ادارة الارياح - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٣(١): ١-٤١.
- صالح، احمد السيد ابراهيم، ٢٠١٩. اثر درجة تعقد وتنوع عمليات عميل المراجعة علي العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتأخير تقريره دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٦(٢): ٢٠٨-٣٦٣.
- علي، عبد الوهاب نصر. ٢٠١٧. العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١(١): ١-٤٨.
- عمرو، آية محمد. ٢٠٢٢. أثر الأبعاد المالية غير المالية لمنشآت مراقب الحسابات وعمله علي دقة حكمه المهني بشأن الإستمرارية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

- قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. الجريدة الرسمية - العدد (٤٠)، أول أكتوبر ١٩٨١ م. متاح علي: <https://manshurat.org/node/31504>
- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال، الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٥ (مكرر) في ٢٢/٦/١٩٩٢. متاح علي موقع: <https://www.sigma-cap.com/sigma/law%20of%20of%20of%20of%20ar.pdf>
- كساب، ياسر السيد. ٢٠٢٠. محددات تأخير تقرير المراجع الخارجي قبل وبعد التحول للمعايير الدولية: بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣(٤): ١-٥٤.
- محمد، سامي حسن علي. ٢٠١٦. إطار مقترح لقياس و تفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي و الفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة : دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢(١): ٣٠٣-٣٥٢ .

ثانيا: المراجع الاجنبية:

- Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W. and Habiburrochman, H. 2019. The Effect of Company Characteristics and Auditor Characteristics to Audit Report Lag. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1): 129-144.
- Abernathy, J. L., Barnes, M., Stefaniak, C. and Weisbarth, A. 2017. An International Perspective on Audit Report Lag: A Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research. *International Journal of Auditing*, 21: 100-127.
- Aigienohuwa, O. O. and Ezejiofor, R. A. 2021. Leverage and Timeliness of Financial Reports in Nigerian Quoted Companies. *International Journal of Advanced Academic Research*, 7(10): 153-170.
- Akle, Y. H. 2011. Financial Reporting Timeliness in Egypt: A Study of the Legal Framework and Accounting Standards. *Internal Auditing & Risk Management*, 1(21): 1-11.
- Alqanny, A. Z. and Mukhlisin, M. 2022. Analsis Pengaruh Accounting Complexity Dan Kualitas Audit Terhadap Audit Delay Pada Perusahaan Manufaktur Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Period 2019-2020. *Prosiding Working Papers Series In Management*, 14(1): 242-256.

- Altman, DG. and Bland, JM. 1995. Statistics notes: The normal distribution. 310(6975):298.
- Altman, E. I. 1968. Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *Journal of Finance*, 23(4), 598-608.
- Altman, E. I. 1983. Bankruptcy cost and the new code. *Journal of American Finance Association*, 38(2), 517-522.
- Altman, E. I. 2005. An emerging market credit scoring system for corporate bonds. *Emerging Markets Review*, 6: 311–323.
- Altman, E. I., Iwanicz-Drozowska, M., Laitinen, E. K. and Suvas, A. 2017. Financial Distress Prediction in an International Context: A Review and Empirical Analysis of Altman’s Z-Score Model, *Journal of International Financial Management & Accounting* 28(2): 131-171.
- **Angelia, S. and Mawardi, R.** 2021. The Impact of Financial Distress, Corporate Governance, and Auditor Switching on Audit Delay. *GATR Journal of Finance and Banking Review*, 6(2) 108–117.
- Armand, W. K. Handoko, B. L. and Felicia. 2020. Factors Affecting Audit Delay in Manufacturing Companies. *Journal of Applied Finance and Accounting*, 7(1):35-44.
- Arroyave, J. 2018. A comparative analysis of the effectiveness of corporate bankruptcy prediction models based on financial ratios: Evidence from Colombia. *Journal of International Studies*, 11(1), 273-287.
- Badawy, H. and Zaki, N. M. 2023. Reputation and Busyness of Audit Firms and Financial Reporting Timeliness: The Moderating Role of Client Complexity and Floatation of Exchange Rate an Empirical Evidence from Egypt. *Science Journal for Commercial Research*, 49(2):9-64. doi:10.21608/sjsc.2023.207773.1276.
- Baik, B., Johnson, M., Kim, K. and Yu, K. 2023. Organization Complexity, Financial Reporting Complexity, and Firms’ Information Environment. available at: <https://ssrn.com/abstract=4413814>.
- Bajary, A. R., Shafie, R. and Ali, A. 2023. COVID-19 Pandemic, Internal Audit Function and Audit Report Lag: Evidence from Emerging economy, *Cogent Business & Management*, 10: 1-17.
- Bimo, A. A. and Sari, I. R. 2022. The Effect of Audit Complexity, Financial Distress and Institutional Ownership on Audit Report Lag (Empirical Study on Property and Real Estate Sub-Sector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2017-2021 Period).

Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide, 2(1):75-89.

- Cassell, C., Hunt, E., Narayanamoorthy, G. and Rowe, S. P.2019. A hidden risk of auditor industry specialization: evidence from the financial crisis. *Review of Accounting Studies*, 24:891–926.
- Dewi, K. I. K., Subekti, I. and Saraswati, E. 2019. The Determinants of Delay in Publication of Financial Statement. *International of Multicultural and Multireligious Understanding*, 6(1): 9-18.
- Ekienabor, E. and Oluwole, O. S. 2019. Reliability of Timeliness in Financial Reporting in Nigeria. *International Journal of Research Publications*, :1-15
- Elliott, Ac. and Woodward, WA. 2007. **Statistical analysis quick reference guidebook with spss examples, 1st ed.** London: publications.
- Escaloni, S. and Mareque, M. 2021. Audit Report Lag. Differential Analysis between Spanish SMEs and Non-SMEs. *Sustainability*, 13:1-21.
- European Parliament and Council (EU) (2010), Directive 2004/109/EC of the European Parliament and of the Council of 15 December 2004 on the Harmonisation of transparency requirements in relation to information about issuers whose securities are admitted to trading on a regulated market and amending Directive 2001/34/EC. Transparency for Listed Companies Directive. Official Journal of the European Union, L 390, 31, pp. 38–57.
- Evani, E. S., Susilowati, D. and Kusumastat, W. W. 2022. The Influence of Company Performance on Audit Delay with Public Accounting Firm Quality as the Moderating Variable. *SAAP*, 1(2): 47-63.
- Fito, M. A., Plana-Erta, D. and Llobet, J. 2018. Usefulness of Z scoring models in the early detection of financial problems in bankrupt Spanish companies. *Intangible Capital*, 14(1):162-170. <https://doi.org/10.3926/ic.1108>.
- Foster, G., 1986. **Financial Statement Analysis**. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall Inc.
- Ghazali, A. W., Shafie, N. A. and Sanusi, Z. M. 2015. Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanism and Financial Distress. *Procedia Economics and Finance*, 28:190 – 201.

- Habib, A. and Huang, H. J. 2019. Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China. *International Journal of Managerial Finance*, 15(4): 611-635.
- Habib, A., Bhuiyan, Md. B. U., Huang, H. J. and Miah, M. S. 2019. Determinants of audit report lag: A meta- analysis. *Int J Audit*, 23:20–44.
- Harymawan, I. and Putri, F. V. 2023. Internal audit function, audit report lag and audit fee: evidence from the early stage of COVID-19 pandemic. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(4): 784-805.
- Hassan, Y. M. 2016. Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1): 13-32.
- Idawati, W., Prabowo, H. S. and Rachmadi, D. I. 2023. The Effect of Profitability, Solvency, and Liquidity on Audit Report Lag in the Period before and During the Covid 19 Pandemic. *International Journal of Social Science and Education Research Studies*, 3(5): 878-887.
- Indrastuti, D. K. 2022. An Examination of Audit report Lag: Company Size as Moderating Variable. *Jurnal Riset Akuntansi JUARA*, 12(2): 250-268.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2020. **International Financial Reporting Standards**. www.ifrs.org.
- Jensen, M., & Meckling, W. 1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3: 305-360.
- Karina, T. and Julianto, W. 2022. Pengaruh Financial Distress, Audit Complexity dan Kompleksitas Operasi Terhadap Audit Delay. *Veteran Economics, Management, & Accounting Review*, 1(1): 121-132.
- Khamisah, N., Listya , A.and Saputri, N. D. M. 2021. Does Financial Distress Has an Effects on Audit Report Lag? (Study on Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange). *AKUNTABILITAS*, 15(1): 19-33.
- Khlif, H. and Samaha, K. 2014. Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange, *International Journal of Auditing*, 18: 139–154.
- Khoufi, N. and Khoufi, W. 2018. An empirical examination of the determinants of audit report delay in France. *Managerial Auditing Journal*, 33(8/9): 700-714.

- KIM, M. P., PIERCE, S. R. and YEUNG, I. 2021. Why Firms Announce Good News Late: Earnings Management and Financial Reporting Timeliness. *Contemporary Accounting Research*, 38(4): 2691–2722.
- Kogei, I. and Jagongo, A. 2021. Bankruptcy Risk Indicators and Financial Reporting Timeliness: The Case of Companies Listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya. *International Journal of Finance and Accounting*, 6(2):40 – 56.
- Kusumayani , N. L., Widanaputra , A.A.G.P., Wirama, Budiasih, D. G., I G. A. N. 2019. The Ability of Good Corporate Governance in Moderating the Effects of Financial Distress on the Velocity of Publication of the Financial Statements. *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding (IJMMU)*, 6(5): 80-94.
- Lai, T.T.T., Tran, M. D., Hoang, V. T. and Nguyen, T. H. L. 2020. Determinants influencing audit delay: The case of Vietnam. *Accounting*, (6): 851–858.
- Lukason, O. and Camacho-Miñano, M. 2019. Bankruptcy Risk, Its Financial Determinants and Reporting Delays: Do Managers Have Anything to Hide?. *Risks*, 7(77): 1-15.
- Marbun, I. M., Erlina and Bukit, R. 2019. The Effect of Firm Size, Firm Operating Complexity, Profitability, And Solvability on Audit Delay with Public Accounting Firm Size as Moderating Variables in Manufacturing Companies in Indonesia Stock Exchange. *Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance*, 2(4): 1-12.
- Mardiyana, R. 2014. Effect of Good Corporate Governance, Financial Distress and Financial Performance on Timeliness of Financial Statements Reporting. *Journal International Program in Accounting, Economics Business Faculty*. 1 (3):1-15.
- Mathuva, D. M., Taurigana, V. and Owino, F. J. 2019. Corporate governance and the timeliness of audited financial statements the case of Kenyan listed firms. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(4): 473-501.
- Meinarsih, T., Yusuf, A. and Hamzah, M. Z. 2018. The Effect of Bankruptcy Possibility on Audit Delay and Timeliness (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Indonesian Stock Exchange in the Period of 2012-2016). *Indonesian Journal of Accounting and Governance*, 2(2): 118-146.

- Muliani, A. and Geraldina, I. 2021. The Effect of Complexity, Audit Opinion, Solvency, Size of Public Accounting Firm and Covid-19 Pandemic on Audit Delay. *Proceedings of the 1st Jakarta Economic Sustainable International Conference Agenda (JESICA)*: 179-192.
- Muna, E. F. and Lisiantara, G. A. 2021. Analysis of factors affecting audit delay in manufacturing and financial companies listed on IDX. *Indonesia Accounting Journal*, 3(1): 27-35.
- Musah, A., Okyere, B. and Osei-Bonsu, I. 2023. The influence of the COVID-19 pandemic on audit fees and audit report timeliness of listed firms in Ghana. *Cogent Business & Management*, 10:1-17.
- Nova, G. D. A., Azwardi. and Wahyudi, T. 2019. The Effects of Bankruptcy Probability, Auditor Switching and Company Size Toward Audit Delay. In: *Journal of Economics and Business*, 2(1): 147-162.
- Nugroho, B. A., Suropto and Effriyanti. 2021. Audit Committee, Effectiveness, Bankruptcy Prediction, and Solvency Level Affect Audit Delay. *International Journal of Science and Society*, 3(2): 176-190.
- Nuristya, E. R. and Ratmono, D. 2022. The Role of Audit Report Lag in Mediating the Effect of Auditor Switching and Financial Distress on Financial Statement Fraud. *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business (SIJDEB)*, 6(2): 165-184.
- Oktavia, R., Amelia, Y. Evana, E. and Ayurini, L. W. 2022. Empirical Analysis of The Probability Bankruptcy, Audit Effort, And Its Impact on Audit Delay: Evidence from State-Owned Enterprise in Indonesia. *EAI*, DOI: 10.4108/eai.7-10-2021.2316241.
- Pallant, J. 2007. **SPSS survival manual: A step by step guide to data analysis using SPSS for windows (3rd Ed)**, Sydney: McGraw-Hill.
- Panigrahi, A. 2019. Validity of Altman's "Z" Score Model in Predicting Financial Distress of Pharmaceutical Companies. *Nmims Journal of Economics and Public*, IV (1): 65-73.
- Putra, V. A. and Wilopo, R. 2017. The effect of company size, accounting firm size, solvency, auditor switching, and audit opinion on audit delay. *The Indonesian Accounting Review*, 7(1): 119 – 130.
- Putra, W. E. and Olimsar, F. 2022. Analysis of the Determinants for the Publication Speed of Annual Financial Statements. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 11 (3): 27-33.
- Rizki, L. A. and Sulhani. 2023. The effect of Bankruptcy, Fraud, and financial Stability on Audit Delay of Indonesia Islamic Banks Listed in

- Financial Services authority from 2016-2019. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan Islam*, 5(1): 33-54.
- Rusmin, R. and Evans, J. Audit quality and audit report lag: case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting*, 25(2): 191-210.
 - Savitri, E., Andreas and Surya, R. A. S. 2019. Influencing Factors: The Timeliness of Financial Reporting Submissions. *Business and Management Studies*, 5(1): 43-51.
 - Scott, W.R. 2015. **Financial Accounting Theory**, (7th ed.). Toronto: Person Education Canada, Inc.
 - Spence, M. (1973). Job Market Signaling. *Quarterly Journal of Economics*, 87: 355-374.
 - Sunersa, A. N., Bukit, R. B. and Sadalia, I. 2022. The effect of auditor switching, audit tenure, audit firm size, profitability, business risk, and operational complexity on audit report lag with the committee audit as a moderating variable. *International Journal of Research and Review*, 9(8): 117-129.
 - Tahinakis, P. and Samarinas, M. 2016. The incremental information content of audit opinion, *Journal of Applied Accounting Research*, 17(2): 139-169.
 - Tung, D. T. and Phung, V. H. 2019. An application of Altman Z-score model to analyze the bankruptcy risk: cases of multidisciplinary enterprises in Vietnam. *Investment Management and Financial Innovations*, 16(4), 181-191. doi:[10.21511/imfi.16\(4\).2019.16](https://doi.org/10.21511/imfi.16(4).2019.16).
 - Uyob, S., Othman, J., Abd Ghani, N. A., Zin, A. S. M., Ramli, A. and Salleh, K. 2022. The impact of COVID-19 on audit fees and audit report lag: Evidence from Malaysian Islamic Banks. *Journal of Business and Information Systems*, 4(2): 114-127.
 - Vo Ninh, B. P., Thanh, T. D. and Vo Hong, D. 2018. Financial distress and bankruptcy prediction: An appropriate model for listed firms in Vietnam. *Economic Systems*, 42: 616–624.
 - Widharma, F. and Susilowati, E. 2020. Auditor Switching, Financial distress, and Financial Statement Fraud practices with audit report lag as Intervening Variable. *Journal of Accounting and Strategic Finance*, 3(2): 243-257.
 - Yaacob, N. M. and Mohamed, N. 2021. Determinants of Audit Delay: An Analysis of Post Malaysian Financial Reporting Standards (MFRS) Adoption. *Management and Accounting Review*, 20(3): 1-28.

-
- Yastari, A. and Nelvirita. 2023. Determinan *Audit Delay* pada Perusahaan Properti dan Real Estate yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Periode 2017-2020. *Jurnal Eksplorasi Akuntansi (JEA)*, 5(2): 607-622.
 - Yirgu, T. 2017. **The Determinants of Financial Distress: Empirical Evidence from Banks in Ethiopia**, A thesis submitted to the department of Accounting and Finance of Addis Ababa University for the partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Science in Accounting and Finance.
 - Zandi, G. and Abdullah, N. A. 2019. Financial Statements Timeliness: The Case of Malaysian Listed Industrial Product Companies. *Asian Academy of Management Journal*, 24(2): 127-141.